أولاً الإطار المنهجى للبحث والدراسات السابقة ثانياً

1-1 تمهيد :

تعتبر الصادرات من أهم القطاعات الاقتصادية للدخل القومى وتعتمد الدولة على صادراتها للحصول على العملات الأجنبية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد والسودان كسائر الدول النامية يعتمد على تصدير المواد الاولية وخاصة المنتجات الزراعية ، وفي السنوات الاخيرة تغيب السودان من السوق العالمي في كثير من السلع الرئيسة التي كانت تصدر إلى الخارج وذلك بسبب انخفاض الصادرات التي أثرت على الدخل القومى واصبحت الدولة تعتمد على منتج واحد و هو خام البترول الذي تم إدخاله ضمن الصادرات في السنوات الاخيرة .

السودان بلد غني بمواردة التي تجعله قائدة اقتصادية تقوم على الصادرات التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني وعليه تقوم معظم المناشط الاقتصادية المختلفة .

1-1-2 مشكلة البحث

1/ ماهوأثر درجة تاثير صادرات القطاع الزراعى على الدخل القومى ؟

2/ هل توجد علاقة بين صادرات القطاع الصناعى والدخل القومى ؟

3/ هل هنالك أثر لصادرات الذهب على الدخل القومى ؟

4/ ماوجة العلاقة بين صادرات البترول والدخل القومى ؟

1-1-4 أهمية البحث :

تنتج أهمية البحث العلمية حاجة المكتبات السودانية لها ، أما الأهمية العملية لتخطيط في برامج التنمية الإقتصادية .

1-1-5 اهداف البحث :

- معرفة أثر الصادرات على الدخل القومي في السودان فى الفترة 1992م-2012م .
- دراسة قطاعات ومكونات الصادرات والجهات التي تصدر إليها .
- إلقاء الضوء على سياسات التجارة الخارجية والمنظمات التي إنضم إليه السودان والميزان التجارى السودانى .

1-1-6 الفرضيات :

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صادرات والتجارة الخارجية .
- هل تؤثر الصادرات على الدخل القومي .

1-1-7 منهجية البحث :

المنهجية التي اتبعها الباحث فى هذه الدراسة للوصول إلى أهداف البحث وإثبات الفرضيات التي تقوم على جمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج بإتباع المنهج الوصفى فى الإطار النظرى للدراسة .

1-1-8 مصادر جمع البيانات :

اعتمد الباحث على البيانات الثانوية التى تم جمعها من مصادر مختلفة منها الكتب ، المراجع ، البحوث السابقة ، المجلات الاقتصادية – التقارير السنوية لبنك السودان المركزى والعروض الاقتصادية لوزارة المالية والاقتصاد الوطنى .

1-1-9 حدود البحث :

الحدود الزمانية وهى الفترة الدراسية التى توفرت فيها البيانات التي يتم تحليلها فى الفترة من 1992 – 2012م .

أما الحدود المكانية تتمثل فى جمهورية السودان الدمقراطية .

1-1-10 هيكل البحث :

يتكون البحث من اربعة فصول ، الفصل الأول الاطار المنهجى للدراسة أولاً الإطار المنهجى للدراسة و ثانياً الدراسات السابقة والفصل الثانى مفهوم التجارة الخارجية ، المبحث الأول مصطلح التجارة الخاجية والمبحث الثانى سياسات قيام التجارة الخارجية والمبحث الثالث أهمية التجارة الخارجية والفصل الثالث القطاعات الرئيسية المكونه لقطاع الصادرات ، المبحث الأول القاع الزراعى والمبحث الثانى القطاع الصناعى والمبحث الثالث قطاع الخدمات والفصل الرابع هيكل الصادرات السودانية المبحث الأول التوزيع النوعي لسلع الصادرات السودانية المبحث الثاني التوزيع الجغرافي لسلع الصادرات السودانية وإثبات الفرضيات والنتائج والتوصيات وقائمة المراجع .

ثانياً : الدراسات السابقة

دراسة محمد زين احمد زين[1]

دالة الطلب على الصادرات والواردات وعند اختبار هذه الدراسة حيث اظهرت نتائج التحليل الاحصائي هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وفقاً لما كان متوفقاً في النظرية الاقتصادية ، ويوفر سعر الصرف كامل المرونة بالنسبة للصادرات ، أما بالنسبة لمعدلات التضخم فاوضحت النتائج أن هنالك علاقة عكسية بين معدل التضخم والطلب على الصادرات وفقاً لما كان متوفقا في النظرية الاقتصادية ومن خلال التحليل الاحصائي ، اتضح إن هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والواردات ، وهوما تفسره النظرية الاقتصادية بإن زيادة الدخول في دولة ما يؤدي الي زيادة من الواردات الخارجية وخاصة السلع الترفيهيه .

وأهم ما خرجت به الدراسة أن السودان اخر الدول النامية يعتمد على موارده (الزراعية) وهي منتجات اولية تمتاز بقلة مرونة عرضها عندما تتغير الاسعار مقارنة بالسلع الصناعية فالمنتجات الزراعية يصعب التحكم الكلي في انتاجها ذلك لأنها تخضع لظروف طبيعية وبيئية تختلف من موسم لآخر وعوامل اقتصادية داخلية فلذلك نجد إن الطلب على الصادرات يفسر التغيرات التي تحدث في الاقتصاد السوداني .

دراسة وليد عثمان سعيد:الصادرات السودانية المشاكل والحلول[1]

[1]– محمد زين احمد زين ، 2010م – دالة الطلب على الصادرات والواردات – بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد – جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا .

[1]– وليد عثمان سعيد ، 2009م – الصادرات السودانية المشاكل والحلول – بحث كلى مقدم لنيل لدرجة الماجستير فى الاقتصاد غير منشور – جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا .

تناولت مشكلة البحث المشاكل التي تواجه الصادرات السودانية بالرغم من الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها السودان من موقع جغرافي إلا أن العائد من الصادرات لايتناسب مع هذه القدرات .

وتناولت فرضيات البحث دراسة المشاكل التي تواجه الصادرات السودانية مما افقد السودان كثير من العملات الصعبة مما أثر على الميزان التجاري الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات مما أدي الي خلل في الاقتصاد .

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها أن على الدولة الاستمرار في سياسة التجارة الخارجية والداخلية وترك آليات السوق للقيام بوظائفها كاملة مع مراقبة هذه الآليات يجب على الدولة إنشاء مجلس أعلى للصادرات يتمثل في أجهزة الانتاج والتمويل ويهدف إلى وضع إستراتيجية ، وخطط لتنمية الصادرات وتطويرها والإهتمام بالمواصفات والجودة حتى تستطيع سلع الصادر تسهيلا للمصدرين.

وتوصل الباحث إلى أن على الدولة الإهتمام بقطاع النقل كأهم قطاع مساعد لقطاع الصادر والعمل على تفصيل دور هيئة الموانى البحرية والإهتمام بالتخزين .

وتوصل الباحث ايضاً على إن البنوك التجارية والبنك المركزي المرونة في توفير التمويل المحلي للصادرات وعدم ربط الصادرات بالواردات خاصة للسلع الإستراتيجية كالبترول والقمح والأدوية وتخفيض هامش المرابحة بالنسبة للصادرات وكذلك المرونة في الضمانات وإلقاء شرط الاعتماد المعزز ليكون اعتماد غير قابل للإلغاء واعطاء اسبقية في السوق الائتمانية للصادر.

دراسة محمد عثمان سعيد[1]

[1]– محمد عثمان سعيد – 2008م – أثر الصادرات غير البترولية على ميزان المدفوعات – بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد – جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا .

أثر الصادرات غير البترولية على ميزان المدفوعات ونجد إن هذه الدراسة غطة الفترة مابين 1989-2006م وأهم ماتوصلت إليه هذه الدراسة يعتبر الاقتصاد السوداني إقتصاد زراعي وتعتمد الدولة على المنتجات الزراعية والحيوانية كمصدر لإيراداتها من العملات الأجنبية حيث تتسم صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية بالمواد الخام في التصدير مما يخفض أسعارها في السوق العالمي .

بما إن البترول سلعة ناضية في المدى الطويل لذلك يجب تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة القطاع الصناعي والزراعي لتساهم في زيادة الصادرات وتحقيق فائضاً في الميزان التجاري.

واوصت الدراسة بدور تفعيل المستشارين الإقتصاديين والملحقات التجارية بالسفارات السودان الخارجية لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة عن سلع الصادر والترويج لها ووضع آلية لتشجيع المصارف على الاستمرار في تمويل الصادرات لدعم الاقتصاد السوداني .

دراسة سناء ابراهيم محمد عمر[2]

تناولت مشكلة البحث دور الصادرات غير النفطية في التنمية الإقتصادية حيث كانت تحتل المراتب الأولى سابقاً حيث أصبحت تمثل 7-33% من إجمالي الصادرات تمثل الصادرات البترولية 2-82% بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها السودان من تنوع في الصادرات غير البترولية ويواجه هذا القطاع عدد من المشاكل التي تؤثر على إنسياب حركة الصادر مما يحدث خلل في القطاعات الاخرى .

وفرضيات الدراسة تناولة عدم إسهام السياسات التصديرية في معالجة مشاكل الصادرات وعدم توفر الترويج والدعلية للصادرات السودانية يقف عائقاً أمام فتح

[2]– سناء ابراهيم محمد عمر – 2007م – دور الصادرات غير النفطية فى التنمية الاقتصادية - بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد – غير منشور– جامعة السودان – كلية الدراسات العليا .

الاسواق الجديدة وتمويل قطاع الصادر من قبل البنوك التجارية لاتتناسب مع حجم التمويل الممنوح للقطاعات الاخرى .

وإتبع الباحث منهج جمع المعلومات المنهج الوصفي التاريخي ، ويميز هذه الدراسة إنها تناولت دور الصادرات غير النفطية في التنمية الإقتصادية خلال الفترة من 1995-2005م حيث خرجت الدراسة بإن هنالك مشاكل تواجه الصادرات السودانية أما القصور في تركيبة الصادرات من حيث إنها في مجملها زراعية أو حيوانية ومايتيح ذلك من مشاكل وقصور في التوعية أو التكلفة العالمية أو في قيمة الصادرات ذات القيمة المضافة التي من المفترضة أن تساهم في زيادة العائد , وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن الدول النامية تعاني من مشاكل واضحة في حصولها على التمويل اللازمة لتطوير عمليات التجارة الخارجية وذلك نسبة لإرتفاع نسبة المخاطر على تلك الدول وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن المعلومات والبيانات تشكل احدى الحلقات المفقودة في نشاط الصادر والتضارب في نشاطات الصادر يؤدي إلى اضطراب واسع على مختلف الأداء الإقتصادي للدولة فقد ظلت سياسة الدولة نحو الصادر غير محدد ومرتبطة بالتطورات الاقتصادية ، لذلك لم تستطيع الدولة المتمثلة في وزارة التجارة الخارجية من التزام خطة واضحة لتنمية الصادرات .

وتوصلت الدراسة إلى التخلي عن النظم التسويقيه الحالية والدخول في إطار وأشكال جديدة تمكن الشركات والمصدرين من عرض سلعهم بطريقة أفضل وأشمل تساهم فى الوصول المباشر إلى المستهلك النهائي للسلع ومن تلك الأشكال المزادات العالمية واسواق السلع .

علاقة الدراسات السابقة بموضوع البحث :

هنالك علاقة بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وموضوع الدراسة الحالية ، استفاد الباحث من تلك الدراسات السابقة من حيث المفهوم والأهداف و

النتائج ، وتناولت معظم الدراسات السابقة دور التصدير في الإقتصاد السوداني والعقبات التي تؤثر في مجال التصدير وكذلك تناولت دور الصادرات السابقة التي تتبعها الجهات المختلفة في تنمية وتمويل الصادرات واستخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد استفاد الباحث من كل هذه الجوانب لذلك جاءت دراسة الصادرات السودانية لما لها من أهمية في جلب العملات الصعبة لتحريك المشاريع التنموية في البلاد .

إن الدراسات السابقة لم تتطرق لموضوع أثر الصادرات على الدخل القومي لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر إنخفاض الصادرات والمشاكل التي تواجه تلك الصادرات وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات خلال الفترة من 1992-2012م منها مفهوم التجارة الخارجية حيث تلعب دوراً مهماً في النشاط الإقتصادي لدعم مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

مقدمة :

تعتبرالتجارة الخارجية احد الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلاد العالم سواء البلدان المتقدمة أو الناميه فهي تساهم في دعم غيرها من القطاعات

الإقتصادية في تنمية الدخل القومي وبالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشه لهذه البلاد.

وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في النشاط الاقتصادى للبلدان الناميه خاصة التي تحتاج إلى استيراد السلع الرأسماليه ومستلزمات الإنتاج التي تساهم في دعم المشاريع التنمويه للبلاد.

المبحث الأول

مصطلح التجارة الخارجية

يطلق مصطلح التجارة الخارجية علي العلاقات الاقتصادية التي تشمل تبادل السلع والخدمات تصدير او استيراد سواء كانت منظورة أو غير منظورة والهجرة الخارجية وتحركات رؤوس الاموال بين الدول والتجارة الدولية ضرورة اساسية لايمكن للعالم ان يستمر ويقوم بدونها اذ لايمكن لدولة ان تستقل في اقتصادها عن بقيه اقتصاديات العالم فهي مضطرة لتصدير سلعها وخدماتها علي بقيه دول العالم واستيراد مايلزم شعبها من السلع والخدمات المنتجه في بقيه دول العالم[1].

والتجارة الدولية لها جزر تاريخيه بدات مع الانسان ودخولها في التجمعات الانسانية وتطورات وسائلها بشكل يتماشي مع التطورات التي حدثت والنظام الاقتصادى العالمي.

فحركة التبادل التجاري بدات بمفهوم بسيط (المقايضه) وبدون تعقيد في وسائل تنفيذها ووصلت الي مفهوم اكثر تعقيدا والسبب في ذلك يعود الي التغيرات والتطورات التي حدثت في المجالات الاقتصاديه والاجتماعية اذ واجه الاقتصاد العالم فترة كساد الكبير 1929 – 1933 وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليميه والمؤسسات الدوليه ذات العلاقه بتنظم حركة التبادل التجارى الدولي واسواق الصرف العالميه ، ويشهد القرن الحالي نمطا جديدا من العلاقات الاقتصاديه الدوليه تتمثل في ظهور اتجاه ينادى بضرورة تحرير التجارة الدوليه من القيود والعوائق التي تعترض سبيلها ويسعي هذا الاتجاه الي زيادة التعاون الاقتصادى بين دول العالم .

تعريف التجارة الخارجية :

[1] رعد حسن - اساسيات التجارة الدولية المعاصرة – الجزء الاول – الرضا للنشر 2000 م ، ص 29 .

مصطلح التجارة الدولية international trade يطلق هذا المصطلح علي العلاقات الاقتصادية التي تشمل تبادل السلع تصديراً واستيراداً سواء كانت منظورة او غير منظورة والهجرة الدولية وتحركات رؤوس الاموال بين الدول.

مصطلح التجارة Foreign trade يطلق مصطلح التجارة الخارجية علي التصدير والاستيراد للسلع المنظورة وغير المنظورة فقط.

وتعددت صيغ المختلفه لتعريف التجارة الخارجية بناء علي الهدف من دراستها فقط ، عرفت تاريخيا بانها تمثل اهم صور العلاقات الاقتصاديه التي يجرى بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

ونلاحظ من هذا التعريف اقتصر علي توضيح العلاقات التاريخيه المتثمله بالجانب الاقتصادى حيث تم التركيز علي الاطار العام لمفهوم التجارة المتمثله في تبادل الصادرات والورادات[1] .

وعرفت التجارة الخارجية باعتبارها عملية التبادل التجارى في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفه بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادله لاطراف التجارة ويبين هذا التعريف مكونات الصادرات والوارادات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية بالاضافة الي مدخلات الانتاج من خلال اضافة مفهوم عناصر الانتاج يوضح التعريف الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفه من التجارة الخارجيه.

أما التعريف الاشمل للتجارة الخارجية وهو انها تمثل حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفه بحيث تشمل التحركات الدوليه لرؤوس الاموال ونلاحظ من هذا التعريف ادخل مفهوم الاستثمار الي مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الاموال موضحا بذلك تاثير التجارة الخارجية علي مكونات الناتج القومي الاجمال GNP

[1] حسام علي داؤود واخرون – اقتصاديات التجارة الخارجيه – دار المسرة للنشر والتوزيع – عمان – ط 1 ، 2002م ، ص 14.

ومتجاوز بذلك مفهوم الناتج المحلي الاجمالي GDP باعتبار ان التجارة الخارجية احد مكونات علي المستوى المحلي من خلال الميزان التجارة للدولة[1]

المعاملات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية يمكن تصنيفها الي :

- تبادل السلع الملموسة كالسلع الاستهلاكية والانتاجية والمواد الاولية.
- تبادل الخدمات كالخدمات السياحيه وخدمات النقل والتامين والخدمات المصرفيه.
- حركة رؤوس الاموال والمعاملات الماليه الدوليه المتعلقه بالقروض والاستثمار الاجنبي .
- تبادل عناصر الانتاج المختلفه المتمثله بانتقال الايدى العاملة من بلد الي اخر سواء باستخطاب الكفاءات او بالهجرة الاختياريه.

ويفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية الدوليه ، فالتجارة الخارجيه تفي قيام التجارة بين الدولة واحدة ومجموعة دول اخرى تتعامل معها تجاريا او بين مجموعة من الدول فيما بينها.[2]

اما التجارة الدولية فتشير الي شمولية العلاقات التجارية الدولية وذلك عن طريق التبادل التجارى لجميع دول العالم.

المبحث الثاني

[1]- المرجع السابق ، ص 15

[2] . المرجع السابق ، ص 16

اساسيات قيام التجارة الخارجية

يرجع قيام التجارة الخارجية الي السبب الرئيس المتثمله في جذور المشكلة الاقتصادية او مايسمي بالندرة النسبيه وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصاديه قياسا بالاستخدامات المختلفه في اشباع الحاجات الانسانيه المتجدده والمتزايده والمتداخله الي جانب ضرورة استخدام هذه الموارد وبشكل امثل يمكن تلخيص اهم اسباب قيام التجارة الخارجية في الاتي[1]:-

1- عدم التوزيع المتكافي لعناصر الانتاج بين دول العالم المختلفه ممايننتج علي عدم قدرة الدول علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجه محلياً .
2- تفاوت التكاليف واسعار عوامل الانتاج والاسعار المحليه لكل دوله ممايؤدى الي انخفاض تكاليف الانتاج للسلع في دولة ما وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لانتاج نفس السلعة في دولة اخرى.
3- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمه في الانتاج من دولة لاخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الامثل للموارد الاقتصاديه حيث تتصف الظروف الانتاجيه بالكفاءة العاليه في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا وعلي العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث تخضع الانتاج لسوء الكفاءة الانتاجيه وعدم الاستقلال الامثل للموارد الاقتصادية.
4- الفائض في الانتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن اسواق خارجيه لتسويق الانتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمةللطلب علي الانتاج عالمياً .
5- السعى الي زيادة الدخل القومي اعتماداً علي الدخل المتحقق من التجارة الخارجيه وذلك بهدف رفع مستوى المعيشه محلياً وتحقيق الرفاة الاقتصادية[1]

[1] حسام داؤود واخرون – مرجع سابق ، ص 17 .
[1] المرجع السابق ، ص 18 .

6- اختلاف الميول والاذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعه ذات المواصفات الانتاجيه المتميزه حيث ان المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول علي سلعه ذات المواصفات العاليه الجودة لتحقيق اقصي منفعه ممكنه منها:

الاهداف الاساسية للتجارة الخارجية:-

تتمثل الاهداف الاساسية للتجارة الخارجية فيما يلي :-

الاستفادة القصوى من فائض الانتاج اذ ان التصدير يؤدى الي زيادة الناتج القومي مما يعكس علي وضع العماله وتقديم دخول اضافيه وتوفير السلع الضرورية والاساسية نقل التقنيات والتكنولوجيا الضرورية والاساسية لبناء واعادة هيكل البنيه التحتيه للدولة وتغير سياستها العامة.

الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد امام الدول الناميه وبذلك تمثل التجاره الدوليه من خلال تكنولوجيا المعلومات الاليه التي يمكن ان تجسد الفجوة بين البلدان الناميه والمتقدمه .

الاتجاه نحو العولمه وعولمه الاسواق العالميه من الناحية الاقتصاديه يتمثل في ماتقوم به العولمه من فرض اقتصاد السوق وحريه التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالميه.

دراسة السياسات التجاريه المتبعه من قبل الدول في مجال التجارة الدوليه كسياسة الحمايه والحريه.

دراسة العلاقات الدوليه في اطار التكتلات الاقتصاديه الدوليه وسماتها المميزة في ظل التغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي سادت تسعينات القرن الماضي ، حظيت عمليات التجارة الخارجية بالدور القيادي والهام للتنمية وذلك لارتباطها بعمليات الصادر والوارد والأنشطة الاقتصادية المختلفة[1].

[1] سليمان محمد صالح 2003م – تطورت واتجاهات تجارة السودان الخارجية خلال الفترة (1990م-2002م) – ايثار للطباعة – الخرطوم – ص 62 .

وايضاً لكونها آليه هامة لنقل التكنولوجيا وتوفير المعلومات و مقومات الانتاج ومعبراً للتواصل الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي وتبادل المنافع بين الدول والشعوب ، ولذا فقد استأثرت هذه العمليات بالاهتمام العالمي والذي تمثل في أنشاء العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تهتم وتعني بتنظيم وترشيد وتسير التجارة وخاصة في ظل العولمة و سياسة التحرير الاقتصادي التي تسود العالم حالياً .

لم يقف السودان بمعزل عن هذه المنظمات الإقليمية والدولية ، دائماً دخل في بعضها حسبما تقتضية المصالح الوطنية .

أ/ انضمام السودان لمنظمة الكومسا :

يعني السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا وهي تجمع اقتصادي لدول مشرق وجنوب افريقيا وهي إحدى المنظمات الاقليمية التي تضم تجمع ما فوق العشرين دولة من ضمنها السودان حيث انضم السودان رسمياً لهذه المنظمة في اغسطس عام 1990م ويعتبر هذا التجمع ضروري لتفادي المخاطر في مواجهة الاسواق العالمية وتقلباتها وهو تجمع اقتصادي يهدف لتحقيق تكامل ربحي بين الانشطة الاقتصادية بدءاً بتحرير التبادل التجاري مروراً بتوحيد التعريفة الجمركية للدول الاعضاء .

كما تهدف الكوميسا الى خلق ظروف ملائمة لتسير وتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي لإزالة العواق إمام التجارة البينية والاستثمار عبر الحدود والتخلص من المعوقات الإدارية وخلق المنافسة الفعالة وتعظيم المصلحة المشتركة بين الدول الأعضاء.

كما تهدف ايضاً الى ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في مجال تجارة السلع والخدمات ووضع الأسس الرامية لتسهيل تجارة العبور ، والتعاون في مجال استخدام الامثل للمواد الخام المتوفرة بدول المنطقة .[1]

بالاضافة إلى تشجيع الاتصال بين قطاعات رجال الأعمال وتقوية القطاع الخاص بالدول الأعضاء .

ب/ محاولة إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية :

خرجت منظمة التجارة العالمية الى الوجود في 1994م ، في ختام نتائج جولة ارغوي مصحوبة بمجموعة من الاتفاقيات القطاعية المتعلقة بالزراعة والتجارة وحقوق الملكية والاستثمارات والخدمات .

وقد شملت أهم مرتكزات الاتفاقية في مجال التجارة في السلع إجراءات تخفيضات في التعريفات من جانب الدول الأعضاء على أسس تجارية المنتجات الزراعية.

كما شملت المرتكزات التجارية والخدمية من حيث وضوح القوانين واللوائح ، ومنح مقابلة الدولة الأولى بالرعاية ومساواة المعاملة الوطنية مع الدول الخارجية[2].
وتعني مجموعة هذه القرارات أن الباب سينفتح امام تدفق السلع عبر الحدود القطرية بدون موانع تزكر ، الامر الذي يهدد كثير من الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية في تحريك عجلة الاقتصاد.

ج/ انضمام السودان لمنظمة التجارة الحرة العربية :

تم انضمام السودان لمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (139) عام 2002م والتي تضم ثمانية عشر دولة عربية[(1)]

[1]. المرجع السابق ، ص 63
[2]. المرجع السابق ، ص 64

وتهدف المنظمة الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم من بنك التنمية الإسلامي بجدة للدول العربية الأقل نمواً ، باعتبارها أهم البنود وزيادة الصادرات في الأسواق العالمية بما يساعد على اعادة توزيع واستقلال الموارد الاقتصادية وفق قوانين الميزة النسبية مع امكانية تصدير سلع كالزيوت النباتية والحيوانات الحية واللحوم ومشتقات الالبان والخضر والفاكهة ومنتجات الصيد البحري والنهري والادوية والمنسوجات والملبوسات .. الخ .

وكذلك من أهدافها التصديرية زيادة تنافسية الصادرات السودانية في الاسواق العربية مقارنة بمثيلاتها غير العربية وذلك بالاستفادة من الاعفاءات الممنوحة بموجب البرنامج التنفيذي للمنظمة .

ايضاً من الاهداف ربط السودان تجارياً واقتصادياً مع الدول وتمكين الاعضاء مما يتيح فرصاً اوسع لتعزيز التبادل التجاري وتمكين القطاع الخاص على استقلال هذه الفرص والاستفادة من الامتيازات الممنوحة لخلق شركات استثمارية مشتركة تمكن من مواجهة المنافسة العالمية[2].

أما بالنسبة للسودان فأن انعكاسات هذه الاتفاقية ستمس بدرجة كبيرة القطاع الزراعي باعتباره الأكبر والأكثر فاعلية وتأثيراً في مسار الاقتصاد السوداني .

الاثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمات الدولية والإقليمية على الصادرات ، أن انضمام السودان للمنظمات الدولية والاقليمية يكون له الكثير من الآثار على صادرات السودان وفيما يلي نستعرض بعضاً منها :

- زيادة فرص التصدير وفتح اسواق جديدة للمنتجات وذلك نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول الأخرى على وارداتها الزراعية ،وتقليص الدعم الممنوح للمنتجين والمصدرين في تلك الدول .

---

[1]يوسف عثمان ادريس - مصدر سبق ذكرة – ص 9 .

[2]يوسف عثمان ادريس – مصدر سبق ذكره – ص 11

- اضافة لذلك فأن الدول العربية المستوردة للغذاء ستواجه اسعاراً اعلى في السوق العالمي مما يزيد فرص التصدير بعائد مجزي .
- تحسين جودة المنتج الوطني نتجة للمنافسة القوية في الاسواق المحلية والدولية.
- تقليل التكلفة بالنسبة للانتاج الزراعي وزيادة ربحية النشاط الزراعي بزوال الضرائب المحلية على مدخلات الانتاج والمنتجات .
- زديات الفرص في ادخال تكنولوجيا وتقنيات انتاجية قد تزيد من التوسع الافقي والرأسي للقطاعات الانتاجية ، وتمكين من ادخال عينات ومحاصيل جديدة من المنتجات الزراعية الملائمة لبيئات السودان المختلفة[1].
- التعرف على المواصفات والقواعد التي تسري على الصادرات والورادات التي يمكن على ضوئها تطوير الانتاج لتتفق مع اتجاهات وانماط الطلب على الصادرات السلعية.
- المساعدة في تحديد الاهداف التصديرية للانتاج وتحديد الاسواق التي يمكن ان تستوعب هذه المنتجات وبالكميات المطلوبة ، وهذا يتيسر من الاشتراك في قنوات الاتصال التجاري التي تؤثر في المكاشفة للمشاكل التي تعوق عملية التصدير والمساهمة في وضع الحلول العملية والجديدة الغير تقليدية .
- تقيد الاعانات الحكومية لتصدير ، وتقيد الاعانات المحلية للصادر .
- التعرف الكامل على متطلبات الانشطة الاخرى المتصلة بقطاع التجارة مثل التعبئة والتخليف والنقل والشحن ...الخ .

أهمية قطاع الصادرات في التجارة الخارجية :

[1] عمر الجيلي الشيخ – 2005م الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية – معهد الابحاث الاقتصادية – الادارة العامة للتخطيط والبحث العلمي – مطابع العملة – الخرطوم – ص 9 .

تعتبر نشاطات التجارية الخارجية لاي دولة من الدول وخاصة الدول النامية وخاصة السودن من أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد لما لها من آثار عميقة ومتشعبة على بقية القطاعات الاخرى .

فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة تبدأ من مصادر انتاج السلع المصدرة الى العمليات العديدة التي تتم حتى خروج السلع للاسواق ثم الحصول على العملات الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد .

ثم بالضرورة تمتد آثارها المباشرة الى معدل نمو الدخل القومي ومستواه . ومن ثم فأنها تؤثر على مستوى الرفاهية في البلاد .

ولا شك أن استقلال الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في أنتاج وتصدير بعض السلع استقلالاً حسناً يساعد على الاستفادة من الموارد المحدودة بصورة افضل.

وبما أن اي دولة لا تستطيع العيش في عزلة اعتماداً على مواردها الذاتية بتحقيق الاكتفاء الذاتي ، فأن الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي والتخصيص اصبح من الامور المسلم بها الآن .

فأصبحت التجارة الدولية الان معلماً من معالم الاقتصاد العالمي و اصبح اثر التجارة العميق على اقتصاديات الدول النامية ، تؤكد اهميتها مع تطور هذه الدول سلباً وايجاباً ، اذ لبعض ظروف الاسواق العالمية اثار سلبية وايجابية على عائداتها من العملات الصعبة وبالتالي على إمكانية تنفيذ وتطوير مشروعات عائدات الصادرات وتنفيذ مشروعات التنمية الاخرى [1].

لذلك نجد أن التجارة الدولية كانت السبب ومازالت سبباً في الصراع بين الدول لكسب الاسواق العالمية وتنمية صادراتها واقتصادياتها القومية ، حيث أن الدول الغنية استعمرت بعض الدول الصغرى لتجعل منها اسواق لمنتجاتها وارغمتها

1 . عمر الجيلي الشيخ - المرجع السابق - ص10 .

على التخصيص في انتاج مواد أولية معينة لازمة في الصناعة في الدول المتقدمة وقد كانت سبباً في تخلف المستعمرات.

إن أهم ما يميز االتبادل الدولي عن التبادل المحلي هو وجود الحدود الجغرافية التي تفصل بين الدول وتجعله من كل دولة كياناً مستقلاً له استقلاله السياسي وتطلعاته الذاتية وأماله الوطنية .

بالاضافة الى أن لكل دولة قوانينها وانظمتها الاقتصادية وعملتها الخاصة .

ويترتب على ذلك تعرض التبادل التجاري للعديد من المشاكل مثل مشكلة تحديد سعر الصرف وفرض القيود الادارية والجمركية على حركة السلع والخدمات .

أثر الصادرات من خلال التجارة الدولية :

عبر التسهيلات الممنوحة للصادرات غير البترولية في مجمل التجارة الخارجية والتمويل المصرفي وخاصة بعد خروج اكثر من 70% من حلقة البترول وتداعيات بالسياسات الدولية وانفصال دولة جنوب السودان ، ونجد ان للصادرات الحصيلة النهائية في عام 2008 بلغ نسبة نمو 25% [1].

ومساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي بلغ 5.0% لعام 2008م وبلغ الميزان التجاري لذات العام 3.441 مليون دولار من اجمالي 11670.5 .

وكذلك تم تسهيلات واجراءات التي اتخذ لترقية الصادر كل من تخفيض الرسوم الجمركية على الانتاج والغاء نظام التراخيص وحصر التعامل بالعقودات وازالة كافة القيود والعقبات لتشجيع الصادر كماً ونواعاً .

وكذلك اعطاء اولوية للمنتجات ذات الطلب العالمي واعداد سياسات جيدة وجديدة تدعم وتطور اداء الصادرات غير البترولية والسعي لإيجاد اسواق جديدة ،

[1] .صفاء عبد الباقي عبد الرحمن يونيو 2009م – مجلة المصرفي – العدد الثاني والخمسون – ص 37 .

ووضع الخطط الجادة واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات المختلفة التي تواجه الصادرات غير البترولية[1].

وضعت الدولة برنامج النهضة الزراعية كأول الخطوات لمواجهة التحديات بهدف تحقيق الامن الغذائي والتصديري وكذلك زيادة القدرة التنافسية للصادرات الغير بترولية وأسباب ارتفاع التكلفة الداخلية المتمثلة في تكلفة النقل وشراء المنتج والترحيل ، وكذلك تمويل الصادرات غير بترولية وهيكلة الصادرات غير البترولية والتحديات على مستوى القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني والقطاع الصناعي وقطاع التعدين والتحدي الاخير مواكبة الانتاج .

الأثار الاساسية التي تواجه المنتج في السودان والتجارة الدولية :

تواجه المنتج في السودان وخاصة الغير بترولية عدة أثار تتطلب تتكيف الخيارات من قبل المنتجين والتعاطي معها بعقلية تدرس كل الاحتمالات الممكنة والخيارات البديلة .. فالمنتج لا بد أن تتم مراعات جودته وملائمته لحاجة المستهلك وتكلفة انتاجه التي تؤثر بدورها على التسعير ، ومن العوامل التي اثرت على المنتجات السودانية لارتفاع تكلفة الانتاج لاسباب عده منها[2]:

- الانتاج بطاقات متدنية بالمقارنة مع الطاقة التصميمية .
- ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج لعدة اسباب[3] .
- عدم احلال المكانات او النقص في قطع الغيار مما يقلل من الانتاج والانتاجية.
- التخلف التقني الذي يؤثر على تكلفة الانتاج وعلى جودة المنتج .

وهذه العوامل تؤثر على بقية عناصر المزيج التسويقي وفي مقدمتها التسعير ، مثال الطباعة في سوريا اجود من حيث نوعيتها من الطباعة في السودان واقل تكلفة ولذلك اتجه السودانيون للطباعة في سوريا بدلاً من الطباعة داخل السودان .

---

[1] صفاء عبد الباقي عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص38 .
[2] عثمان ابراهيم السيد – ط3 – المرجع السابق – ص 223 .
[3] المرجع السابق ، ص 224

أن دورة حياة المنتج في السودان قد تكون قصيرة للغاية أذ ان هنالك العديد من المنتجات لم تكتمل دورتها اذ دخلت في الانحدار في وقت قصير ولعوامل تتعلق اصلاً بتكلفة الانتاج في اغلب الاحوال ..الخ .

ومن ناحية اخرى لم تستطيع المنتجات السودانية غزو الاسواق الخارجية بصورة واسعة ولم يتم تكيفها لملائمة التصدير وذلك لان الصراع من اجل البقاء قد شمل المؤسسات المعنية عن ذلك .

واصبحت صادرات السودان في معظمها هي الصادرات التقليدية المعروفة منذ فجر الاستقلال والي الان رغم دخول النفط في الاونة الاخيرة من القرن الحادي والعشرون ونجد عامل التغليف للبضائع المصنعة ذو اثر كبير وقد اثر على سوق المنتجات السودانية الخارجي بجانب العوامل الاخرى كالحصار الخارجي و الاوضاع السياسة والاقتصاد العالمي والازمة المالية العالمية .. الخ[1].

ثم تناول موضوع الاداء المالي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة (1992م -2000م) وهي الفترة التي تبنت فيها الدولة برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة (1992م -2002م) وقد تم التركيز على الجانب المالي من الاستراتيجية وخلص الموضوع الى ان الدولة استطاعت في تلك الفترة الى حد ما ، أن تحقق معدلات نمو موجبة وان تقلل من حدة التضخم إلا أن السياسات المالية لم تكن كافية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وقد تم ايضاً تناول موضوع الاداء المالي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة (2000-2004م) في تلك الفترة كان قد تبقى لفترة الاستراتيجية القومية الشاملة عامين بالاضافة الى فترة البرنامج الاقتصادي للفترة (2001م -2004م) وقد خلص الموضوع الى أن الدولة استطاعت ان تحقق معدلات النمو الموجبة المستهدفة واستطاعت أن تحافظ على معدلات التضخم عند مستويات معقولة وقد لاحظ في تلك الفترة أن النمو الاقتصادي اصبح لا يتأثر

[1] التجاني حسين – 2008م مجلة المصارف – العدد الخامس والعشرون – ص6

بتدهور القطاع الزراعي في ظل وجود النمو المطرد لقطاع الصناعة والتعدين وذلك نتيجة للمساهمة المعتبرة لسلعة البترول في قطاع كبير للبترول في تنمية ونهضة الاقتصاد السوداني اذا تم استغلال عائده بصورة سليمة وفعالة ولدراسة تحليلية للأداء المالي والنمو الاقتصادي للفترة (2004م -2007م) وتشمل هذه الفترة العام الاخير للبرنامج الاقتصادي(2001م-2004م) وجزء من البرنامج الاقتصادي المتوسط المدى (2004م – 2009م) بالاضافة الى استراتيجية تحقيق حده الفقر[1].

تطور الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2000م -2010م):

لقد حقق الاقتصاد السوداني خلال الفترة اعلاه مكاسب عدة في مجال الاقتصاد الكلي وفي مجال الاقتصاد الجزئي يمكن النظر اليها من خلال :

1- تضاعف الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة (2000م-2010م) وبالتالي إزداد دخل الفرد لقد تحقق هذا نتيجة لزيادة معدل الناتج المحلي الاجمالي ولذى وصل الى 7% في المتوسط تقريباً خلال العشر سنوات الماضية وهي نسبة تعتبر الاعلى بكل المقاييس على المستوى الدولي والمستوى الاقليمي ، هذا الاداء الجيد انعكس على زيادة الايرادات الحكومية والانفاق الحكومي على البنيات التحتية والمشاريع التنموية بالاضافة الى التحويلات الى الولايات الشمالية الامر الذي يعكس جهود وزارة المالية الاتحادية في تعزيز آليات اعادة تقسيم الثروة بين الولايات وتمكين هذه الولايات من تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين .

2- سجلت معدلات التضخم مستويات متدنية تعكس استقراراً داخلياً في الاقتصاد بلغت في المتوسط 7% خلال الفترة (2000م-2007م) ولكن معدلات التضخم عاودت الصعود نتيجة لبوادر الازمة المالية العالمية [1].

---

[1] أبو علامة محمد فضل الله الترابي يونيو 2009م – مجلة المصرفي – العدد الثاني والخمسون ـــ ص 26

[1] . امين صالح يس – فبراير 2012م مجلة الشرطة – العدد الثاني والستون – ص 54 .

3- تدفقت الاستثمارات في مجال البترول والبنيات الاساسية من كهرباء ومياه.

4- تحسن الميزان التجاري بفعل الزيادة في حصيلة الصادرات حيث ارتفعت الصادرات من (1806.7) مليون دولار في عام 2000م الى (11404.3) مليون دولار في عام 2010م كل هذه التطورات الاقتصادية ساهمت في تحسين دخل الفرد الذي ارتفع من 434 دولار في عام 2000 الى (1786) دولار في عام 2010م .

نجد سجل ميزان المدفوعات خلال شهر يونيو 2011م عجزاً كبيراً وبلغت قيمة الصادرات غير البترولية 1151.023 مليون دولار للفترة حتى نهاية يوليو 2011م مقارنة 926.102 مليون دولار لنفس الفترة من العام 2010م، وهذا يعكس اهتمام الدولة بتشجيع الصادرات غير البترولية ، لكي يهدف لتقليل اثر فقدان الايرادات البترولية في الميزان الخارجي واستقطاب مزيد من الموارد النقد الاجنبي ، بالاضافة الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع تحويلات المغتربين[2].

ونجد ارتفاع مساهمة الذهب في الصادرات غير البترولية ويمكن القول بأن هناك تحديات كبيرة في القطاع الخارجي ، ولكن اذا اخذنا في الاعتبار رسوم عبور بترول جنوب السودان وحصيلة صادرات الذهب والتحسن في أداء الصادرات الاخرى وخاصة صادرات القطاع الزراعي ، فيمكن القول بأن القطاع الخارجي سيحول التحديات هذا الى فرص حقيقية من اجل تصحيح مسار الاقتصاد السوداني الكلي وتوجيه الموارد نحو الانتاج المحلي في اطار استراتيجية إحلال الواردات وترقية الصادرات مما يساعد في معالجة اختلالات القطاع الخارجي مما يؤدي الى استدامة التنمية التي هي مقصود الدولة وتوجهاتها ووضع برامج لها عبر أجهزتها المختلفة لرفع مساهمة الفرد في بناء هذه الدولة ورفع مستوى المعيشة والرفاهية المقصود من

[2].النشرة الدورية لبنك السودان يوليو 2011م – العدد الخامس عشر ـــ ص 10 .

قبل المجتمع الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني في العالم.

المبحث الثالث

أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجيه من اهم القطاعات الحيويه في اي اقتصاد حيث تعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهرى علي القدرة الانتاجيه والتنافسيه للدولة لانه يعكس الامكانات الاقتصاديه للدولة في تحقيق مكتسبات التنميه الاقتصاديه ومايترتب علي ذلك من ايجابيات تعود بالنفع علي الاقتصاد المحلي.

تعمل التجارة الخارجيه علي تحريك قطاعات الانتاج الاخرى من خلال زيادة الطلب علي السلع المصدرة ومايصطحبها من زيادة دخول العاملين فيها ومايترتب علي ذلك من تحريك اسواق السلع الاخرى المنتجه محلياً والمستورده ايضا والعكس في حالة زيادة الاستيراد ومايترتب عليه من تسرب للدخول لاسيما اذا كان هذا الاستيراد لسلع غير منتجه.

وتلعب التجارة الخارجيه دوراً هاماً حيث يوفر الاقتصاد وما يحتاج من سلع وخدمات غير متوفره محلياً من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت يمكنها التخلص من الفائض من السلع والخدمات المختلفه من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه الانشطه الاستيراد والتصدير علي الاسواق الماديه والسلعيه وعلي الاسواق النقديه والماليه .[1]

وتشمل اهميه التجارة الخاريجه في تحقيق الاتي:-

- تحقيق اكبر اشباع ممكن من السلع والخدمات مما لو لم يكن هنالك تجارة خارجيه وذلك من خلال الحصول علي سلع وخدمات يصعب انتاجها محلياً .
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة علي انتاجها محليا لاسباب تعود الي طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الانتاجيه لها.
- تامين احتياجات الدول الناميه من المتطلبات الاساسية للتنمية الاقتصاديه مثل رؤوس الاموال والتكنولجيا ومصادر العملات الاجنبيه والادارة الحديثه التي تساعد علي تنشيط القطاعات الاقتصاديه المختلفه في الاقتصاد الوطني.
- تحقيق المكاسب المتوقعه من الحصول علي سلع وخدمات بتكلفه اقل مما لو تم انتاجها محلياً[1].
- زيادة الدخل القومي اعتماداً علي التخصص في الانتاج وتقسيم العمل.

---

[1] حسام داؤود واخرون – مرجع سبق ذكره - 19 .

[1]– المرجع السابق – ص20 .

- التجارة الخارجية تنتج المنافسة بين المنتجين وبالتالي تلافي الحصول علي احتكار في توفير السلع سواء للمنتجين والمستهلكين وفي ظل المنافسه تبرز اهمية توفير بسعر اقل وجودة اعلي نتيجة التنافس بين المنتجين.

الملامح العامة لتجارة السودان الخارجية:-

تعتبر نشاطات التجارة الخارجيه لاى دولة من الدول اهم النشاطات الاقتصاديه في البلاد لما لها من اثار عميقه علي بقيه القطاعات الاقتصاد الاخرى فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة والتي تبدأ من مصادر انتاج السلع المصدرة الي العمليات العديده التي تتم حتي خروج السلع للاسواق الخارجية ثم الحصول علي العملات الصعبه التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد وتمتد اثارها الي معدل نمو الدخل القومي ومستواه ومن ثم فانها تؤثر علي مستوى الرفاهيه الاقتصاديه في الدولة ويحاول السودان كواحد من الدول الناميه لزيادة الدخل القوميه وذلك بهدف زيادة معدلات النمو وكذلك للهدف من تحقق مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصاديه والماديه والبشريه وتحقيق نمو مستمر في مستويات المعيشه الحقيقيه للسكان ولتحقيق هذه الاهداف يواجه السودان العديد من المشاكل والعقبات اهمها ندرة العملات الحره لتحقيق الطفرة المنشودة.[2]

تتكون الصادرات السودانية من السلع الاولية والمنتجات الزراعيه والتي تتاثر بالظروف الطبيعية والمناخية مما يؤدى الي تذبذب وانخفاض الانتاج وبالتالي انخفاض نسبة الصادر وهذا يؤدى الي تذبذب في القيمة الاجمالية للصادرات وتذبذب في الدخل القومي من سنه لاخرى.

وتركز الصادرات السودانية علي سلع وموارد محدودة يؤدى الي احداث ابعاد سيئه لانهما سوف تكون تابعة لحركة وتغيرات الطلب العالمي ولهذا فان التذبذب في الصادرات يكون ناتج من تغيرات الطلب من عام لاخر.

الميزان التجاري :

[2] د. مصطفي عز العرب ، د. عادبين احمد سلامه – بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها بنك فيصل الاسلامي السوداني – الخرطوم – ديسمبر 1989.

هو صافي الفرق بين (x-m) أي صافي الصادرات ناقص الواردات ، حيث يكون فائضاً بزيادة الصادرات عن الواردات وعجزاً عند نقص الصادرات ويكون متوزياً عند تسويتها .

شهد تجارة السودان الخارجية تطوراً ملحوظاً من حيث قيمتها الإجمالية منذ أن تم اعلان سياسة التحرير الاقتصادي في 22 فبراير 1992م ،ولقد ادت هذه السياسات الى نشاط القطاع الخاص في مجال التصدير والاستيراد الا ان تركيبة الصادرات السودانية معظمها من المواد الاولية وأكثرها زراعية مما جعلتها عرضة لتقلبات الاسعار العالمية ، وهذا قد طراء تغير الصادرات بدخول البترول ومشتقاته اعتباراً من العام 1999م ، ورغم استخراج البترول وتصديره إلا أن العجز في الميزان التجاري في عام التصدير وكذلك الاعوام الاولى من سياسات التحرير الإقتصادى .

الميزان التجاري خلال الفترة الدراسية 1992م -2012م

(القيمة بملاين الدولارات الامريكية)

السنوات	الصادرات بالموجب	الواردات(بالسالب)	الميزان التجاري	نسبة العجز
1992م	221.6	890.3	668.7	75.1
1993م	523.9	1161.5	637.6	54.9
1994م	523.9	816	292.1	35.8
1995م	555.7	1184.8	629.1	53.1
1996م	620.3	1504.40	884.1	58.8
1997م	594.2	1421.9	827.7	58.2
1998م	595.7	1732.2	1136.5	65.6

1999م	780.1	1256.2	476.1	37.9
2000م	1806.7	1366.4	440.3	
2001م	1668.7	2024.8	326.1	16.1
2002م	1949.1	2152.83	203.72	9.5
2003م	2542.24	2536.10	6.07	
2004م	3777.6	3586.18	191.57	
2005م	4824.30	5945.99	1121.71	18.9
2006م	5656.6	7104.69	1448.13	20.4
2007م	8879.2	7722.40	1156.84	
2008م	11670.5	8229.4	3.441.1	
2009م	8.257.1	8.528.0	270.9	99.9
2010م	11.404.3	8.839.4	2.564.9	
2011م	9.598.6	8.204.23	1.470.9	
2012	3.367.7	9.475.0	(61127)	65.1

المصدر : جمهورية السودان ، بنك السودان المركزي

نجد أن التجارة الدولية تقوم على مبدأ الميزة النسبية ، والتي تستفيد منها الدول بالتخصيص في الأنشطة الإنتاجية ذات الكفاءة النسبية لذلك ان عملية إحلال الواردات او زيادة الصادرات تكون ذات مردود وعائد مفيد ليس فقط لقطاع التصدير ولكن ايضاً على الاقتصاد القومي وعلى التنمية وخاصة الصادرات غير البترولية بصفة عامة ، لانه كلما زادات الصادرات يزيد الدخل وتكون استجابة من يحصلون على هذه الزيادة في الدخل عن طريق زيادة استهلاكهم ،وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الدخل وبالتالي الى استهلاك ، كما ان التخفيض التدريجي للدعم على المواد الغذائية والتي تفرضه المنظمة التجارة العالمية ربما يعكس ارتفاعاً محتملاً لاسعار تلك المنتجات على الدول النامية والدول العربية المستوردة للغذاء ،وارتفاع الاسعار العالمية يمكن أن يؤدي الى أو يشجع دولاً اخرى خاصة الدول النامية الى تحقيق

معدلات اعلى من الانتاج وأهداف تصديرية في السلع وخاصة الزراعية منها ، ويمكن ان تستفيد من تحقيق[1] .

التعريفة الجمركية والإلغاء التدريجي للقيود غير الجمركية بما فيها حصص الاستيراد المحدودة ، بحيث يمكن لهذا الدول النامية التي لديها قدرات زراعية من الناحيه الفنية ولم تتمكن من الانتاج و التصدير نتجية لسياسات الدعم المختلفة للانتاج الزراعي التي تمارسها الدول الكبرى وبصفة خاصة دول الاتحاد الأوربي ، وفي المنطقة العربية فأن كل من السودان والذي يعتبر حتى الآن عضو مراقباً في منظمة التجارة الدولية يمكن له الاستفادة من تلك الفرصة المتاحة خاصة بعد تقدم المفاوضات في اتجاه الإلغاء الكامل لسياسات الدعم .

ونجد أن سياسات التحرير الاقتصادي والذي بدأ بالبرنامج الثلاثي ونجد أن البرنامج الثلاثي الثالث للاستراتيجية القومية الشاملة 1999-2002م يركز على المحاور التالية :

التركيز على التنمية الزراعية ، تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له البدء بتحرير اسعار التصدير والتدريج في تحرير اسعار السلع و الخدمات الداخلية والسلع المستوردة .

وفي الاونة الاخيرة اهتمت الدولة اهتماماً كبيراً بالتجارة الخارجية حيث وجهت معظم سياسات الدولة لدعم الصادرات غير البترولية بهدف توفير موارد النقد الاجنبي حيث تم تخفيض وإلغاء كل الضرائب على الصادرات الزراعية ما عدا الجلود الخام ، كما تم تبسيط الاجراءات لذلك فأن الزيادة في الصادرات تكون مفيد ليس فقط لقطاع التصدير وأنما للاقتصاد القومي في مجمله [1].

---

[1] ابو عبيده احمد سعيد – 1999م - القدرة التنافسية لصادرات الماشية واللحوم السودانية – رسالة ماجستير غير منشور – جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا – ص34 .

[1] .المرجع السابق – ص 35 .

نجد أن صادرات السودان السلعية الكلية في تزايد مستمر وإن كانت بمعدلات متذبذبة ، وقد ساهم القطاع الزراعي بشقية الحيواني والنباتي بأكبر نسبة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 1992م – 2012م وتعزي معدلات النمو الى زيادة الانتاج في القطاع الزراعي المطري و المروي ويعزي ايضاً الى البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي (90-92) في عامة الاول على تنمية القطاع الزراعي بالاضافة الى تحسين هطول الامطار

لهذا نجد أن الميزان التجاري السوداني قد سجل عجز قدره (668.7) مليون دولار للعام السابق 1991-1992م ويقدر نسبة العجز بـ 75.1% يعزي انخفاض العجز الى ارتفاع قيمة الواردات في بداية عام الاستراتيجية ويمثل سنة الاساس له ، وفي العام 1993م سجل الميزان التجاري عجز قدره (637.6) مليون دولار للعام السابق ويعزي ذلك ارتفاع العجز فى التناقص لقيمة الواردات البالغة 271.2 مليون دولار والتي فاقت الزيادة في حصيلة الصادرات (302.3) مليون دولار لنفسي العام .

وقد حقق الدخل القومي نمو مطردا خلال الثلاثة سنوات الاولى من برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة (92/91 – 1994/93م) الا أن ذلك لم يصل الى المعدلات النمو المستهدفة في البرنامج ،اذا لم يتعدى المتوسط معدل النمو الحقيقي خلال الفترة (92/91 – 1994/93م) نسبة قدرها (10.4%) بينما كان مقدراً للدخل القومي نمواً حقيقاً لا يقل عن (36%) في المتوسط خلال الفترة المذكورة .

سجل الميزان التجاري عجزاً قدره (292.1) مليون دولار خلال العام 1994م مقارنة بعجز قدره (637.6) مليون دولار للعام السابق ويعزي ذلك للزيادة في قيمة الواردات البالغ (345.5) مليون دولار لنفس العام .

وقد سجل الميزان التجاري عجزاً قدره (629.1) مليون دولار خلال العام 1995م مقارنة بالعجز الذي قدره (292.1) مليون دولار للعام السابق ويعزي الزيادة

العجز الى النقص في حصيلة الصادرات البالغ (555.7) مليون دولار لنفس العام والتي فاقت الزيادة في قيمة الواردات والبالغ (23) مليون دولار لنفس العام ويعتبر عام 94-1995م العام الثالث للبرنامج الثلاثي الاول من الاستراتيجية القومية الشاملة والذي يهدف الى مضاعفة الدخل القومي الى عشرين ضعف خلال الفترة 1992م -2002م وذلك بتركيز على القطاع الزراعي بشقية والقطاع الصناعي باعتبارهم الاكثر تأهيلاً لقيادة التنمية الاقتصادية بالسودان .

وقد سجل الميزان التجاري عجزاً قدره (884.1) مليون دولار عام 1996م مقارنة بعجز قدره (629.1) مليون دولار عام 1995م ، ويعزي ذلك لارتفاع العجز في الميزان التجاري لعام 1996م الى الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات البالغ (319.6) مليون دولار والتي فاقت حصيلة الصادرات والبالغة (64.6) مليون دولار لنفسي العام ، وقد سجل الميزان التجاري عجزاً قدره (827.7) مليون دولار لعام 1997م مقارنة بعجز قدره (884.1) مليون دولار لعام 1996م .

وقد سجل الميزان التجاري عجزاً كبيراً بلغ (1136.5) مليون دولار في عام 1998م مقارنة بعجزاً قدره (827.7) مليون دولار لعام 1997م و يعزي هذا العجز الكبير في خلال العام 1998م الى الزيادة في الواردات بما قيمته (310.3) مليون دولار بنسبة (65.6%) من اجل مدخلات انتاج البترول وهو السبب الرئيسي في هذا العجز .

كان اعلى عجز للميزان التجاري في العام 1998م والذي بلغ (1136.5) مليون دولار اما في العام 1999م انخفض نسبة العجز الى 37.9% مقارنة بعام 1998م وكان نسبتة 65.6 % وذلك بالرغم من تراجع قيمة صادرات السلع غير البترولية ،ويعزي التحسن في الميزان التجاري لدخول البترول في قائمة الصادرات لاول مرة في عام 1999م .

لقد طرا تحول كبير في الميزان التجاري حيث سجل لاول مرة فائضاً قدره (440.3) مليون دولار في العام 2000م مقارنة بعجز قدره(476.1) مليون دولار عام 1999م بتحسين قدره (36) مليون دولار ، ويعزي هذا التحسن في الميزان التجاري لارتفاع عائد الصادرات بما يعادل 32.1% عن العام السابق نسبة لارتفاع الكبير في عائد صادر البترول الخام وبدأ تصدير مشتقاته لاول مرة عام 1999م وذلك بالرغم من تراجع عائدات الصادرات غير البترولية .

ونجد أن الميزان التجاري سجل عجزاً في عامي 2001م -2002م على التوالي ثم فائض يقدر بـ (6.07) مليون دولار ثم اذاد الفائض الى 191.6 مليون دولار بينما سجل عجزاً قدر 1121.71 مليون دولار عام 2005م نسبة لانخفاض اسعار النفط والحصار المفروض على السودان ثم توالي العجز في عام 2006م ثم الى فائض 1448.1 الى 1156.8 مليون دولار في عام 2007م ثم سجل هذا الميزان فائضاً 3.441.1 مليون دولار عام 2008م والسبب ارتفاع اسعار النفط وبداية الازمة المالية في اوربا وامريكا مما جعل بعض الدول التخوف من تصدير النفط وتحسن الصادرات الغير بترولية وارتفاع الاسعار في قائمة المواد الغذائية وتحسن العلاقات السودانية مع بعض دول الجوار وكذلك اتفاقية السلام الشامل كل هذا ساعد في الميزان التجاري .

ولكن حيث ما كان نجد ان الميزان التجاري سجل عجزاً يقدر بـ (270.9) مليون دولار في العام 2009م نسبة لزيادة الواردات وانخفاض اسعار البترول واللحاق باللازمة المالية العالمية بالسودان وكذلك تحولات اسعار صرف العملات الاجنبية و تداعيات نقص هطول الامطار كل هذا ساعد في نسبة العجز .

اما العام 2010م قد سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 1.470.1 مليون دولار وايضاً سجل الميزان التجاري تزايد في الفائض من عاماً الى اخر وكذلك العجز أي عدم الثبات في اتجاه الايجاب ولكن في العام 2011م اقل من العام

التالي أي كان الفائض يقدر 1.470.1 اى انخفض باكثر من نصف الفائض السابق.

نجد أن الصادرات والواردات السعلية تحول في الميزان التجار من فائض بمبلغ 1.470.1 مليون دولا ر في عام 2011م إلي عجز بمبلغ 61127 مليون دولار في عام 2012م وذلك لإنخفاض قيمة الصادرات من 9.655.7 مليون دولار عام 2011م إلي 3.367.7 مليون دولار عام 2012م بمعدل عجز 65.1% ويعزي ذلك بصورة أساسية لإنخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية ورغم مساهمة صادرات الذهب في إنخفاض العجز الكبير في الميزان التجاري .

أما الواردت فقد إرتفعت من 8.204.23 مليون دولار في 2011م إلي 9.475.0مليون دولار في عام 2012 م .

ويعتبر قطاع الصادرات من اهم القاطاعات المساهمة في الاقتصاد السوداني نظراً لمساهمت العمالة في صادرات البلاد ، وبالتالي مساهمته في دعم الميزان التجاري تقدر اسهامات قطاع الصادرات غير البترولية في المرتبة الاولى قبل استخراج البترول ،وهو قطاع متجدد بخلاف القطاعات الاخرى ، وتعتبر هي من مكونات الاقتصادية المرغوب فيها في الاسواق العالمية ، ولا يزال الطلب عليها يزاد باستمرار بسبب مزايا وميزاتها التفضيلية المعروفة ، وهذا يعني زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الصادرات الكلية اذ ما قابلها انخفاض في الواردات الكلية ، يعني ذلك تحقيق فائضاً في الميزان التجاري .

بما ان الصادرات يتكون منها الاقتصاد السوداني بصورة اساسية ويعتمد على حد كبير على نجاح هذا الاقتصاد لتحقيق أهدافها المساعدة فى عملية التنمية الاقتصادية التي تبعث عوامل التطور الاجتماعي ونتيجة لذلك فقد برزت أهمية دراسة كل من مصطلح التجارة الخارجية وأسياسيات التجارة الخارجية في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية التي سادت تسعينيات القرن الماضي مما أدى إلى دور قيادي وهام في اقتصاديات كثير من الدول بتطور صادراتها والانشطة الاقتصادية

المختلفة لإهمية التجارة الخارجية مع دراسة الميزان التجاري لمعرفة ما أذ كان حركة كل الصادرات من عام لأخر ومعرفة القطاعات الرئيسية المكون للصادرات السودانية وهي القطاع الزراعي صاحب النصيب الاكبر من تلك القطاعات المكونة لها والقطاع الصناعي الذي لم يساهم إلا في الاونة الاخيرة من هذا القرن مع قطاع الخدمات والاتصالات والفندقة والسياحية .

من النظرية الإقتصادية أن الزيادة في الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وليس فقط في قطاع التصدير حيث تكون إستجابة من يحصلون على هذه الزيادة في الدخول عن طريق زيادة إستهلاكهم وهذا بدوره يؤدي أيضاً إلى زيادة الدخول وبالتالي الإستهلاك ، وكذلك شأنها شأن الزيادة في الإستثمار والإنفاق الحكومي من خلال العمل المضاعف . [1]

زيادة في الدخل أكبر من الزيادة الولية في الصادرات و مع الزيادة في الصادرات والدخل تزيد الواردات ايضاً وتحدث هذه الزيادة في الواردات عندما يزيد الدخل لأن القطاع العائلي والمنشأت يشتريان اكثر من الخارج .

وهكذا فإن الزيادة في الصادرات تكون مفيدة أيضاص للإقتصاد القومي في مجموعه وأن التجارة الخارجية تؤثر على الدخل القومي وفقاص للنظرية الإقتصادية كلما زادات الصادرات زاد الدخل القومي والستهلاك والإستثمار .

بهذا نكون قد إنتهينا من الحديث عن مفهوم التجارة الخارجية وفي الصفحات القادمة نتحدث عن القطاعات الرئيسية المكونة للدخل القومي التي يتكون منها المبحث الأول القطاع الزراعي والمبحث الثاني القطاع الصناعي والمبحث الثالث قطاع الخدمات وهذا هو موضوع الفصل الثالث .

[1]– د. مايكل ابدجمان / ترجمة د . محمد إبراهيم منصور ، 1985م ، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة الرياض ، دار المريخ ، ص492 .

مقدمة :

الاقتصاد الوطني يتكون من نسيج متداخل ومتكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل لتساهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لي GDP وابراز موقف البناء الاقتصادي للدولة نحو الدول الاخرى في مسار التنمية الاقتصادية .

فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول عن غيرها نامية أو متقدمة ولذا نجد ان الاقتصاد السوداني تسود في اتجاه الدول النامية بقدر كبير ، ولكن يصعب علينا أن نشير على وجه التحديد المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية بصفة دقيقة .

ولكنا نستطيع أن تؤكد بأن السودان الذي يعتبر اكبر دولة في أفريقيا رغم مساحته الشاسعة التي تبلغ مليون ميل مربع (قبل انفصال الجنوب) وأرضية الصالحة للزراعة والتي تغطي حوالي 200 مليون فدان صالحة للزراعة ، والموارد الطبيعية الاخري المتاحة ، فان السودان نجده في قائمة الدول النامية.

هنالك عوامل داخلية وخارجية جعلت السودان في هذه المرحلة والتي أدت الى أعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى مطلع التسعينات .

وتشمل العوامل الداخلية الحروب الأهلية في الجنوب والشرق والغرب والظروف الطبيعية مثل جفاف وتصحر وتقلب السياسات الاقتصاد الكلي ، واعتماد

الاقتصاد على المنتجات الأولية التي تذبذب معدلات إنتاجها تبعاً للظروف الطبيعية التى تواجه منافسة في الاسواق العالمية .

أما الاثار او العوامل الخارجية فتشمل حرب الخليج الأولى والثانية والمقاطعات الاقتصادية و ألازمة المالية ، كلها أدى إلى تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي .

لذلك نجد أن الدولة تبنت سياسات التحرير الاقتصادي في عام 1992م وحزمة من الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى تحسين الوضع الاقتصادي.

إن التجربة الاخيرة للاقتصاد السوداني والتي تواجه فيها ضغوط النظام العالمي الجديد اوضحت مدى اهمية الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي في مستقبل البلاد ، وذلك لان هذا القطاع شكل خلال التسعينات القطاع الرئيسي ليس فقط للنمو الاقتصادي ولكن لعمود المجتمع كافة وحمايته من الانهيار ، وذلك لان فشل القطاع الزراعي يعني فشل عناصر الاقتصاد التي يعتمد على المواد الأولية الزراعية مع مراعات القطاع الخدمي والمعادن وغيرها ، سواء على صعيد الموازنة العامة أو القطاع الخارجي أو الامن الغذائي .

وقد أدى اتساع المساحات وتعدد المناخات في السودان الى انتاج العديد من المحاصيل النباتية والبستانية و الطبية والعطرية ونباتات الزينة ..الخ وبفضل هذه الموارد العظيمة والمتعدد فأن القطاع الزراعي يقوم بدور محوري في الاقتصاد السوداني بجانب القطاعات الاخرى ، ومن نعم الله التي لا تحصى ما تزخر به البلاد من ثروات معدنية كالذهب والحديد والنحاس والبترول وغير ذلك ، وكما هو معلوم فقد اصبح السودان ومنذ عام 1999م من مصدري المواد البترولية مما جعله قبلة للمستثمرين العرب والأجانب ولإصلاح مسار الاقتصاد السوداني لا بد من وضع عدد من البرامج والسياسات الاقتصادية الشاملة التي تهدف لاستعادة التوازن

الاقتصادي من خلال ضبط الطلب الكلي ، ورفع كفاءة العرض لزيادة إنتاج السلع والخدمات وتحرير الأسواق و إحداث انفتاح اقتصادي كبير على العالم الخارجي .

والاقتصاد هو مولود يقترن بظروف خلقه التي تحيط به وتحديد ملامحة دون أن تسعى لاحتوائه او عرقلة مساره .

ويعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الاراضي الزراعية والثروة الحيوانية والثروة المعدنية والثروة الغابية والبترول وانواع عديدة من المعادن كالذهب وخام الحديد والكروم وخام الاسمنت ... الخ .

الى جانب كل هذه الامكانيات المقدرة ، فقد اتيحت لعدد مقدر من ابناء السودان فرص التعليم الجامعي والتخصصات العالمية في شتى المجالات العلمية والتقنية في دول غربية .

ولكن السودان طيلة الفترات الماضية لم يستفيد الفائدة المرجوه من تلك التعاليم وهذه الامكانيات الطبيعية والبشرية ، فظل في قائمة افقر دول العالم .

وقد شهد الاقتصاد السوداني طيلة السنوات الماضية نمواً متزايداً ، وفي بعض الاحيان سجل اقتصاد السودان معدلات نمو سالباً تقابلها من جانب اخر معدلات نمو في نسبة السكان مما أدى الى تدهور مستمر في الدخول الحقيقة للافراد .

وتزامن مع التدني في النمو الاقتصادي مما تسارع في ارتفاع معدلات التضخم ، وترتب على ذلك تدهور مستمر في المدخرات المحلية والقومية ،وقد أدى هذا التدهور الى آثار سالبة على النسيج الاجتماعي تمثلت في النزوح الجماعي الى المدن الكبرى مثل الخرطوم وعواصم الولايات الكبرى وكذلك ساعد على هجرة العقول و الكوارد والايدي العاملة خاصة الماهرة منها الى خارج السودان .

المبحث الاول

القطاع الزراعي

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً ورائداً في الاقتصاد القومي ، إذ يحتل موقع الصدارة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي GDP والتي تتراوح ما بين (30 الى 45%) خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بعد استثناء البترول .

وذلك يعتبر مصدراً للمواد الخام للصناعات المحلية ويعتبر عالمياً اكثر من 90% من الغذاء ، لذا نجد أن ارتفاع اسعار المواد الغذائية عالمياً يشكل جانب من الاهتمام بالقطاع الزراعي ، أضافة الى أنه يستوعب حوالي 75% من القوة العاملة ، ويساهم باكثر من 90% من قيمة الصادرات غير البترولية ويتكون القطاع الزراعي من عدة قطاعات فرعية منها الزراعة والغابات والثروة الحيوانية ونجد هذه الافرع هي الرئيسية في تكوين القطاع الزراعي بشقية الحيواني و النباتي [1] .

أولاً - الزراعة :

الزراعة عمل غالبية أهل السودان ، ومن أهم القطاعات وابرزها في الاقتصاد السوداني وذلك لتمتع السودان بالاراضي الخصبة ، والظروف المناخية الملائمة للزراعة وايكولوجية متباينة تساعد في انتاج مختلف المحاصيل ، كما يمتلك السودان موارد مائية تساعد في انتاج الثروة الزراعية الحقيقية وذو ميز وجودة ، وكذلك من المصادر المائية تساقط الامطار بجانب البحر الاحمر و النيل والمياه الجوفية والواحات وغيرها .

ويبلغ الايراد السنوي لنهر النسل وروافده في السودان بحوالي 18.5 مليار متر مكعب حسب نسبة السودان من إتفاقية مياه النيل وتقدر سعة احواض المياه الجوفية 1.5 مليار متر مكعب وتبلغ المساحة المستقلة سنوياً في الزراعة حوالي 40 مليون فدان ،أي نسبة 40% من الاراضي الصالحة للزراعة .

[1] . عبد الوهاب عثمان الخرطوم ، 2001 منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان – مطابع العملة السودانية – ط2 – ص25.

والسودان ينتج محاصيل هامة وذو ميز تنافسية في الاسواق العالمية كالقطن بأنواعه المختلفة والصمغ العربي والسمسم والذرة والقمح وبذرة زهرة الشمس وقصب السكر بالاضافة الى خضر والفاكهة ..الخ وقد يختلف الناتج السنوي للمحاصيل التي تنتج من سنة الى أخرى وفقاً للمساحة المزروعة ، كما يتباين الكميات المنتجة وفقاً للظروف والمناخ بجانب تكلفة الانتاج الزراعي التي قد تكون باهظة التكاليف والمخاطر اذا ما قورنت باسعار المنتجات الاخرى المستوردة [1] .

أ- القطاع المروي :

عرف اهل السودان الزراعة المروية منذ العهد الباكر ويعتبر السودان من اوائل الدول النامية التي استخدم الآلات الرافعة بدءاً من مشروع الزيداب الذي اسس عام 1904 ، ثم مشروع الجزيرة في عام 1925 ميلادي بعد استكمال خزان سنار ليحدد مسار القطاع بعد ذلك[(2)].

تغطي الزراعة المروية حوالي مليون هكتار تروي بشكل اساسي من النيل وروافدة ، أما عن طريق الري الانسيابي من الخزانات أو بواسطة الطلمبات الرافعة او الري الفيضي من نهري القاش ونهر بركة .

كما تروي مساحات صغيرة بالمياه الجوفية وذلك بسبب شح وارتفاع تكلفة موارد الطاقة وتتحكم الدولة بشكل رئيسي في التي تزرع في مشاريع الزراعة المروية ، والدورات الزراعية التي تتبع ، و المدخلات التي تستخدم ، إلا أن الزراع يشاركون في هذه القرارات بواسطة ممثلين لهم في مجالس الإدارات ، ويشمل المحاصيل الأساسية في القطاع المروي كلها نقدية ، الأ اليسير منه غذائية مثل القطن ، القمح ، قصب السكر ، الذرة ، الفول السوداني واضيف جديداً زهرة الشمس والذرة الصفراء والبنجر السكري في مساحات محدودة ، وتمثل المحاصيل المنتجة في القطاع

[1] . أ.د محمد قيلي عبد الرازق – 2006م – السودان سله غذاء العالم العربي – دمشق / سوريا – ص .336

[(2)] أحمد علي قنيق -2000م مجلية الزراعة فيالسودان –وزارة الزراعة والغابات – مطابع العملة – الخرطوم – ص 16 .

المروي حوالي 64% من مساهمة المحاصيل في الناتج المحلي الاجمالي ويستخدم في هذا القطاع جل المدخلات الزراعية المستوردة .

ب- القطاع المطري الالي :

بدأت الزراعة المطرية الآلية في منتصف عقد الاربعينات في مساحات صغيرة في منطقة القضارف ، ثم اتسعت لتغطي ستة ملايين هكتار في الحزام المطري (100-800) ملم ، مركزة في خمسة مناطق رئيسية وهي القضارف ، الدمازين ،كوستي ، الرنك ، الدلنج وهنالك مجال للتوسع مستقبلاً للزراعة الآلية .

ولا بد لهذا التوسع ان يراعي المحافظة على الموارد و حمايتها من التدهور خاصة الغابية والصيد وأنهاك التربة [1].

تحتل الذرة الرفيعة الصداره في هذا القطاع إذ تغطي مساحتها حوالي 85% من المساحة المزروعة ثم يليها السمسم 15% ويزرع كل من زهرة الشمس والدخن والذرة في مساحات صغيرة ويشكل انتاج القطاع المطري الآلي حوالي 65% من انتاج الذرة الرفيعة ،و 53% من انتاج السمسم في السودان .

إلا أن الانتاج في هذا القطاع يتسم بالتذبذب من سنة الى اخرى ومن منطقة الى أخرى ،وفقاً لكمية الأمطار وتوزيعها خلال الموسم ومن مشاكل هذا القطاع ميكنيكية العمليات جزئياً إذ أن الحراثة تتم آلياً بينما تزال الحشائش وتحصد السمسم وتقطع رؤوس الذرة يدوياً مما يخلق إختناقات في الأيدي العالمة خلال فترة ازالة الحشائش وعند الحصاد .

وهي سبب إعاقة المواد والإمكانيات و استمرار المشاريع فلم تحدث نقلة نوعية في النظام المطري الآلي .

ج- القطاع المطري التقليدي :

(1) .المرجع السابق – ص 17 .

تقدر مساحة الزراعة التقليدية مساحة كبيرة جداً ، ويمتد القطاع المطري التقليدي في شرق ووسط وغرب وجنوب البلاد ، ويقوم بدوراً كبير ورائد في توفير الغذاء والعلف للثروة الحيوانية ومن مصادر الغذاء يقوم بإنتاج كل من الدخن هو يمثل الغذاء الرئيسي لغالبية اهل السودان وخاصة المزارعين والطبقات الفقيرة ثم ينتج الذرة بأنواعه المختلفة ثم نجد هذا القطاع يساهم بشكل لا يستهان به في حصيلة الصادرات السودانية ومن سلع التصدير نجد السمسم والصمغ العربي والفول السوداني والكركدي وحب البطيخ والنباتات الطبية التي يستعمل في تصنيع الأدوية [1].

قدرت المساحة المزروعة في هذا القطاع بحوالي 5 مليون فدان في منتصف الخمسينات القرن الماضي ، ثم ارتفعت هذه المساحة بحوالي 7 مليون فدان خلال عقد الستينات ثم ارتفعت الى 12 مليون فدان خلال عقد الثمانينات ولنحو 23 مليون فدان خلال عقد التسعينات و بداية القرن الواحد والعشرون.

ويتعرض القطاع التقليدي المطري لتذبذب الامطار مع كمية الانتاج في كل موسم من المواسم وكذلك عرضة للآفات الزراعية و الامراض التي تصيب كثير من المحاصيل ، وكذلك يتسم هذا القطاع بالتخلف في أدوات الانتاج والحصاد الذي يستخدم من منطقة الى أخرى وكذلك التخلف في استخدام التقاوى المحلية المتدنية الانتاجية وتخلف المزارعين انفسهم .

وقد جرت محاولات لتحديث القطاع بزرع مشاريع تنمية ريفية بعون أجنبي غير ان شح الموارد والإمكانيات أعاق استمرار المشاريع فلم تحدث نقله نوعية في النظام الزراعي المستخدم .

ثانياً - الغابات :

1. سليمان سيد احمد – الخرطوم 2004م – نحو تصميم خدمات التأمين الزراعي – الطبعة لاولى – السودان – شركة مطابع العملة – ص 19 .

اوجد العمق الجغرافي للسودان الذي يمتد من جنوب مدار السرطان بقليل الى اربعة درجات شمال خط الاستواء وتفاوت الامطار التي تهطل في السودان في الشمال الى امطار استوائية غزيرة في الجنوب مقروناً مع اختلاف التربة ومن طينية في الجنوب والشرق الى رملية وجبلية في الغرب و كذلك حديدية حمراء في الجنوب من حيث الاختلاف والنوع مما ادى الى تعدد البيئات الحيوية .

فمن الصحراء في الشمال ، حيث تنعدم الحياة النباتية إلا من أشجار متفرقة قصيرة على مجاري الوديان وهي الغابات ذات الاشجار الشوكية القصيرة التي تزداد طولاً موازياً للأمطار وكمياته التي تهطل في هذه الإقاليم ، وتزداد مع زيادة الأمطار في وسط السودان الزاخر بموارده الزراعية والكثافة السكانية.

ومع ارتفاع معدلات الأمطار نجد الغابات الكثيفة ذات الأشجار الشامخة والأوراق العريضة نحو الجنوب الذي تحده الغابات الاستوائية الممطرة ذات التنوع النباتي والحيواني[1]

هذا كما يتفرد نهر النيل وروافده والوديات الموسمية بتنوع نباتي خاص واشجار مميزة اعتمد حياة اهل السودان على الغابات بتشكيلاته المختلفة بل كانت هي الحياة التربة الزراعية الخصبة وحافظت الموارد عليها من شرور تقلبات المناخ ، كما حافظة على الموارد المائية وآوت الثروة الحيوانية من مستأنسة وبرية وعلفتها.

أما في حياته المضاد فيجد كما كان الامان للإنسان السوداني من الموت جوعاً في اوقات الشدة حيث وجد في ثمارها كرمت وجوغان و اندراب ونبق ودوم وفاكهة كثيرة منقذة للحياة الانسان والحيوان من الموت خاصة اجدادنا القدماء[(1)] .

[1]-.المرجع السابق - ص 19 .
[(1)] المرجع السابق - ص 20 .

أما في حياتنا فنجد في الغابات ما يكمل رفاهية الغذائية من مشروبات منعشة " القنونقليز والعرديب " واغذية مفيدة وغنية مثل القضيم والدليب وعسل النحل.

نجد أن الغابات توفر المواد الاساسية للصناعات الريفية الهامة مثل المواد الدابغة من ثمار السنط لدباغة الجلود ومن زعف النخيل والدوم لصنع السلاسل والبروش والحبال وكذلك الصناعات اليدوية من الادوات الصغيرة وأدوات الزينة.

ولعل اكبر عطاء للغابات من المنتجات غير الخشبية بخلاف ما تقدم ، وهو الصمغ العربي الذي تنتجه اشجار الهشاب والطلح من غابات السافنا الكثيفة في وسط السودان.

إضافة الى ذلك لكونه مجالاً للشغل وأمانا للزراع ضد تذبذب الإنتاج الزراعي فانه مصدر أيراد هام للسودان من العملة الصعبة[2].

لذا نجد ان السودان فكر في انشاء محميات غابية مثل المحميات في جنوب السودان والتي تعتبر مصدر وراثية لانواع من الحيوانات ذات العائد الاقتصادي كالأفيال والنمور وغيره .

يساهم قطاع الغابات بحوالي 3% من الناتج المحلي الاجمالي ومما توفر فرص عمل لسكان الريف خاصة في المناطق الزراعية التقليدية .

كذلك تعتبر الغابات المرعى الطبيعي والدائم للثروة الحيوانية في البلاد من حيث توفر 7% من الغذاء للحيوانات اضافة الى الاشجار التي تحمي المشاريع الزراعية في السودان[1].

ظل الاهتمام بالغابات يتركز على حزام شجرة الهشاب الذي يوفر الصمغ العربي الذي يعتبر اهم محاصيل الصادر .

---

[2]. وزارة المالية والاقتصاد الوطني- 1999-م – العرض الاقتصادي– ص48 .

[1]وزارة المالية والاقتصاد الوطني- 2005م – العرض الاقتصادي- – ص 60 .

ولقد تكالبت ظروف عديدة وسياسات خاطئة في اضعاف استفادة البلاد من الصمغ العربي والذي تحتكر البلاد نحو85% من انتاج العالم .

فقد اصبح الصمغ العربي السوداني يهرب لبعض دول الجوار ويصدر منها .

كذلك يستوجب وضع سياسات لتنمية الغابات في السودان عبر الية الوضع الراهن .

ثالثاً - الثروة الحيوانية :

أ- الماشية :

يحظى السودان بأرث قومي ضخم من مفردات الثروة الحيوانية المستأنسة والوحشية والمائية ذات المواصفات الممتازة للسوق المحلي والخارجي وتشكل مرتكزاً هاماً للأمن الغذائي وقاعدة اقتصادية وتنموية متينة[2]

وقد اولت الدولة اهتمام خاصاً بالثروة الحيوانية منذ زمن بعيد ، فقد أنشأت وزارة اتحادية خاصة بالثروة الحيوانية تعني للاهتمام بها وتنميتها كما انشأت بنك خاصاً بالثروة الحيوانية لتحقيق تلك الأهداف وزيادة الصادر وجودته .

وقامت الوزارة بتطوير الهيئة العامة للامدادات البيطرية ، لتحقيق اغراضها المتمثلة في المحافظة على صحة القطيع القومي وتحسين انواعه وزيادة حجمة حتى تلعب دورها الرائد في الدخل القومي ودفع عجلة الصادر والمنافسة العالمية .

وقامت كذلك الدولة بإنشاء هيئة بحوث الثروة الحيوانية لتقديم الاستشارات وانتاج اللقاحات وانتاج الامثال والمنتجات البيولوجية واعطت القطاع الاهلي دوراً كبيراً وهاماً عبر سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي الذي تبني عليها هذه الدراسة ، بإحالة العديد من المؤسسات الحكومية للمزيد من الجدية في تحمل مسئوليته الانتاج وحصر دور القطاع العام في تقديم الخدمات الضرورية سابقاً واضيف اليه القطاع الخاص مؤخراً مما أدى الى قيام نماذج استشارية في مجال

---

[2]محمد سعيد – مايو 1999م – الثروة الحيوانية – الخرطوم – ص 7 .

الخدمات البيطرية وتربية الضان على نطاق المراعي المفتوحة وإقامة مراكز تسمين وتوسيع مواعين الصادر وتحقيق التخفيض من العبء الضريبي ، كل ذلك ادى الى نمو مضطر في مجال الثروة الحيوانية المختلفة من حيث الأنواع والتعدد وكذلك التوزيع الجغرافي والخصائص الإنتاجية لكل منهما .

لهذا نجد ان الثروة الحيوانية بشقية يحتاج الى معرفة حقيقية للكمية في هيكل الدولة حتى يسهل عملية مساهمته في انتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا نجد ان مساحة كل دولة تعلب دوراً هاماً في تجميع المعلومات عن السكان انفسهم و عن ثروتهم الحيوانية وخلافهما .

أن إتساع مساحة السودان كدولة جعل من الصعب بمكانة تجميع المعلومات عن الثروة الحيوانية المتواجد والمنتشر داخل الحدود السودانية من حيث العدد والنوع مع الدقة ..الخ وعلى العكس ذلك فأن الدول صغيرة المساحة والحدود المغلقة والمتحكمة فيها تستطيع بسهولة تحديد السكان والثروات الاخرى ، كالثروة الحيوانية و تقسيماتها وتحديد اوصافها وانواعها ، بل تستطيع التحكم في حركتها ومكافحة امراضها ووبائها وأهم من ذلك تحسين انتاجيتها فكبر مساحة السودان والمراعي المفتوحة و المتوفرة فيه وامتدا تداخل الاقاليم بين دول الجوار التي ينتقل اليها الرحل (الذين يمتلكون معظم الثروة الحيوانية في السودان) [1] .

تجعل من الصعوبة بما كان وضع صورة محدودة وفاصلة لكل الثروة الحيوانية في السودان ، ويجعل كذلك من الصعب تعدادها بصورة دقيقة نسبة لهذا التداخل وصعوبة وصول الخدمات البيطرية في الوقت المناسب في بعض المناطق الرعوية ذات الطرق الوعرة والبعيدة وذات الامطار في مواسم الخريف من الامراض وبعدهم عن المدن أو مراكز تقديم الخدمات البيطرية وكذلك حروبهم من معرفة

[1] . محمد ابو العزائم مدني – الثروة الحيوانية – الإنتاج الحيواني في السودان – دار جامعة الخرطوم للنشر – ص 18 .

الحكومية لعدد ثرواتهم ومعرفة مراعهم في اوقات فرض الضرائب والرسوم عليهم لذا نجد الكثير منهم يتعد الحدود اثناء الضرائب الى دول الجوار هرباً من الحكومة .

ونجد أن الثروة الحيوانية مرتبة عالية في القطاع الزراعي اذ تشكل مرتكزاً مهما للامن الغذائي وقاعدة جيدة للاقتصاد الوطني[2].

اذا تعد اعداد الثروة الحيوانية في السودان بحوالي 128.696 مليون رأس لعام 2005م حسب تقديرات وزارة الثروة الحيوانية ، حيث يبلغ تعداد الابقار 40.438 مليون راس والضان 49.696 مليون راس والابل 17.908 مليون راس ، بجانب اكثر من 37 مليون من الدواجن ،بجانب امتلاك ثروة سمكية كبيرة بقدر مخزونها السوداني في المياه العزبة والمالحة والمسطحات باكثر من 110 الف طن في السنة ، الى جانب ثروة برية متنوعة الاجناس والانواع ويحقق السودان الاكتفاء من اللحوم الحمراء و البيضاء واكثر من 70% الالبان .

وتنتشر ههذ الثروة على مراعي تقدر مساحتها بحوالي مليون هكتار ، تمتد من مناطق الصحراوية في الشمال الى الجنوب حيث السافنا غزيرة الامطار وتستفيد من قاعدة عريضة من المخلفات الزراعية والصناعية تقدر حمولتها الرعوية باكثر من 15 ملايين وحدة حيوانية .

حيث توزع الثروة الحيوانية على ولايات السودان المختلفة حيث يوجد 31% من الابقار في ولايات الغرب و 27% في ولايات الوسط و 29% في ولايات الجنوب.

ويوجد 40% من الضان في ولايات الغرب و 20% في ولايات الوسط و 23% في ولايات الجنوبية بينما نجد 36% من الماعز في ولايات الغرب و 20% في ولايات الجنوب ، كما توجد اكثر من 80% من الابل بالولايات الغربية و الولايات الشرقية .

---

[2] وزارة الثروة الحيوانية والسمكية - 2005م – المجلة الإحصائية للثروة الحيوانية والسمكية ـــ الإدارة العامة لتخطيط واقتصاديات الثروة الحيوانية – ص 24 .

وتساهم الثروة الحيوانية بعد الاكتفاء للاسواق المحلية في جملة الصادر في الناتج الاجمالي في القطاع الزراعي بنسبة 50% من جملة المساهمة خلال فترة التسعينات القرن الماضي .

ونجده اصبح هذا القطاع ركيزة اقتصادية واجتماعية هامة حيث نجد من يعملون به اكثر من 30% من السكان وتعتمد 80% من الثروة الحيوانية في تربيتها على المراعي الطبيعية في كل ولايات السودان ، وقد ادرك السودان اهمية الثروة الحيوانية كمصدر لتوفير احتياجات البلاد من اللحوم والمنتجات الحيوانية والفائض الكبير الذي يمكن ان تستفيد منه دول الجوار والمنطقة العربية في تغطية احتياجاتها توفير النقد الاجنبي لتطوير القطاعات الاخرى فقد كان تركيز الحكومات السابقة بتوفير التمويل اللازم لها [1].

والاعتماد عليها كلياً ، اما الجانب الحيواني فقد اهمل كثيراً في السابق ولم يعط اهمية إلا في الاونة الاخيرة ، وقد كان الثروة الحيوانية في السودان تعتبر مصدر مفاخرة في المجتمع حيث تستخدم كمهور في الزواج عند الولايات الجنوبية ، ولكن في الاونة الاخيرة تغيرت تلك النظرة واصبح الاستثمار في الثروة الحيوانية من اولويات الدولة والغرض من هذا هو مساهمة حصيلة في حصيلة الصادرات السودانية بعد التطور في توفير الادوية البيطرية وادخال السلالات المحسنة ومكافحة الوبائيات والامراض وتثقيف الرعاه .

ب- الاسماك والدواجن :

يزخر السودان بقاعدة عريضة ومتنوعة من مصادر الماء وتشمل مصادر نهر النيل وروافده والبحيرات الاصطناعية المقاومة عليه ، كما تشمل المستنقعات والسدود والسهول الفيضية والبحيرات الطبيعية وغيرها .

[1] . مجلة السودان للعلوم البيطرية وتربية الحيوان – 2003م – الخرطوم – ص 3 .

وتتميز مصادر المياه الداخلية والبحرية بتنوع احيائي واسع من الاسماك والاحياء المائية والنباتات المائية ذات الاهمية الاقتصادية وذات المميزات التفضيلية للاستهلاك المحلي والتصدير [1].

أما الدواجن نجد أن الدولة أهتمت به في السنوات الاخيرة وأصبح يساهم في إيرادات الدولة بشكل كبير .

الحياة البرية :

تحتل الحيوانات البرية مكانة مرموقة كبيرة لا يستهان بها باعتبارها أحد موارد الاقتصاد القومي اضافة الى الاهمية السياحية والترفيهية والحضارية والدور الذي تلعبه في حفظ التوزن البيئي الطبيعي وتنتشر في بعض ولايات السودان .

ونجد كذلك ان المنتجات للحيوانات البرية كثيرة من الفوائد المادية والاقتصادية والسياحية فهي تشمل اللحوم والجلود والفراء والشحوم والعظام والعاج والاسنان والاظلاف والقرون والريش والبيض وخلافه ، التي تدخل بعضها فى كثير من الصناعات المختلفة ، وهنالك ثلاثة مستويات لحماية الحياة البرية في مناطقها الطبيعية وهي :

أ/ الحظائر القومية :

توجد بالسودان 8 حظائر قومية تبلغ مساحتها مجتمعة نحو 8.5 مليون هكتار (3.3% من مساحة السودان قبل الانفصال) [1].

أهمها حظيرة الدندر وحظيرة الردوم وحظيرة نملي والحظيرة الجنوبية ، هذه الحظائر القومية وغيرها تتم فيها الحماية الكاملة حيث لا يسمح بأي نشاط أنساني بخلاف الاغراض السياحية والعلمية والترفيهية .

ب/ المناطق المحجوزة :

1.احمد الحواري وآخرون - 2000م – استراتيجية الغابات بالسودان– الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي الزراعي – الخرطوم – ص 43

[1]. عثمان محمد سعيد واخرون – مايو 2005م – الثروة الحيوانية وآفاق الثروة الحيوانية – الخرطوم – ص 25 .

توجد 14 منطقة محجوزة بمساحة 3.3 مليون هكتار (1.3% من مساحة السودان) تهدف الى حماية حيوانات برية مميزة ويسمح فيها بنشاطات أنسانية محددة مثل مسارات الرعاة والمناشط الغابية و لا يسمح فيها بالزراعة ، ومن امثلة ذلك منطقة طوكر والسبلوقة والرهد .

ج/ حرم الصيد :

وهي مناطق صغيرة المساحة محجوزة تستهدف حماية انواع معينة من الحيوانات البرية ، وتوجد بالسودان ثلاثة حرم صيد بمساحة 95.5 الف هكتار (0.04% من مساحة السودان) .

المبحث الثاني

القطاع الصناعي

مفهوم الصناعة :

لغة صنع الشيء عالجة صناعياً ، واصطنع عند فلان صنيعة أحسن إليه ، وتصنيع تظاهر ما ليس فيه ، والتصنيع نشر الصناعة في الأمة ، والصانع من يحترف الصناعة ، والصانع الماهر في الصناعة ، يقال رجل أو امرأة صناع ، والصناعة حرفة الصانع ، وكل علم أو فن مارسه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح حرفه له والصانع ما ليس بطبيعي يقال حرير صناعي والصنعة عمل الصانع ،

والصنيع الفعل الحسن ، والصنيعة كل ما فعل من خير وإحسان ، المصنع : الموضع التي تمارس فيه الصناعة او صناعات مختلفة ، و المصانع : المباني من قصور والحصون والقرى والآبار وغيرها من الأمكنة العظيمة ، والمصنوع من الشعر وغيره خلاف المطبوخ [1].

الاصطلاحاً : يعرفها بعض الباحثين بأنها عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية الى حالة أو صورة جديدة تصبح معها اكثر نفعاً وإشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته كأن يحول القطن الخام من حالته الطبيعية الى حاله اخرى كالمنسوجات القطنية ، ويستخلص منه الزيوت ومنها الصابون وغيره من الصناعات العديدة ، وتحويل الخام الى مكائن وآلات حديدية [2].

والصناعة تشمل كل المؤسسات الصناعية فيها المعامل والمناجم وحقول البترول ومحطات توليد الكهرباء والورش التي تقوم بإنتاج المنتجات الجاهزة الصنع والمواد نصف المصنعة وباستخراج الخامات الأولية وموارد الوقود والأخشاب ، كما تشمل المؤسسات التي تقوم بمعالجة المنتجات التي يتم استخراجها من باطن الأرض أو المواد المنتجة في الحقول الزراعية ، وهنالك من يعطي مفهوم الصناعة معايير مميزة تتمثل في ان الصناعة لا بد وأن تعني بتغير أو تبديل شكل المواد الأولية المستخدمة فيها ، وان العمليات الإنتاجية لا بد وأن تجري في مصانع لا في حقول واستخدام الآلات التي تدور بقوة الطاقة في العمليات الانتاجية وأن العمليات الانتاجية لا بد وأن تتم على اساس تقسيم العمل بحيث يؤدي كل عامل او مجموعة منهم جزءاً من العملية الانتاجية .

وتعريف (فرانسوابيرو) ان الصناعة هي تحقيق بنية متكاملة للاقتصاد الوطني بواسطة استخدام الآله بقصد تحقيق زيادة تراكمية في قدرة المجتمع على الانتاج التي تجري في معامل أو مؤسسات تستخدمصنوفاً من الآلات والمكائن.

---

[1]. شوقي ضيف – دبي طبعة جديدة 2001م المعجم الوجيز – مجمع اللغة العربية – مكتبة دبي للتوزيع – ص 372.
[2]. محمد محمود الصياد – 1962م الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة القهارة – ص 7 .

وهذه الفعاليات الانتاجية التي تخص الصناعة و تختلف تبعاً للدولة والباحثين[1].

وتعريف الامم المتحدة للصناعة : بأنها تحويل مواد غير عضوية او مواد عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية الى منتجات أخرى ، سواء انجزت بالآلات ميكانيكية تحركها قدرة أو انجزة بالايدي ، وسواء حدث انتاجها في مصنع ام في ورشة أم في بيت ، وسواء بيعت تجارة جملة ام بيعت لتجار تجزئه .

ومفهوم الصناعة في موضوع دراستنا هو الذي يعتمد على اساس العمل الذي تزاوله المنشأة او المصنع والذي يكون عرضة الاساس تحويل الخدمات من حيث جوهرها أو تركيبها او شكلها أو مظهرها الى منتجات كاملة الصنع بما في ذلك مزج المنتجات أو تحميلها او فصلها أو تعبئتها او تخليفها ، وكذلك اضافة انتاجية او تكوين اصول انتاجية جديدة تحل محل اصول قديمة استهلكت او انتهى عمرها الانتاجي .

نشأة الصناعة في السودان :

يرجع تاريخ الصناعة الحديثة الى العام 1956م والذي شهد تطوراً كبيراً في مجال الصناعة بعد سن القوانين الخاصة بالصناعة والتخطيط وكانت السياسة بعد الحرب العالمية الثانية تعتمد على انشاء اقتصاد تصدير يعتمد على الزراعة في عام 1955م بعد أنشاء مشروع الجزيرة ، شهد اول خطوة في طريق انشاء الصناعة التحويلية في السودان ، فبداء بالغزل والنسيج ، ثم الصابون وبداية انشاء الصناعة ارتبط بالحرب العالمية الثانية في عام 1948م ، فأنشاء المستعمر بعض الصناعات الاستهلاكية مثل مصانع الحلوى والصابون و مصنع اسمنت عطبرة في عام 1949م

[1] . عثمان محمد سعيد وأخرون – مايو 2005م – الثروة الحيوانية وآفاق الثروة الحيوانية – الخرطوم – ص 25 .

ومصانع الزيوت ومصانع تعليب اللحوم في كوستي سنة 1952م وصناعة استهلاكية اخرى سنة 1956م .

وأن مشروعات التنمية فى كل بلد نجد ان الصناعة هي المقياس الأول لدرجة نهوضة وجدية أدارته في تطوير ودفع مسيرته الى الإمام ، اذا أن الإنتاج هو العامل الحاسم في توفير شروط النهوض المتقدم والمتتبع للتنمية الصناعية في السودان يجد إن هنالك بطء شديد في هذا المجال وغياب للمشروعات التنموية ذات الطبيعة الاستراتيجية في مجال الزراعة والصناعة [1] .

لذا كانت الاستثمارات الصناعية الجادة بدأت رسمياً بعد إصدار قانون الميزات الممنوحة لعام 1956م وهو قانون يشجع الصناعة ورأس المال الوطني والأجنبي وكانت بنود هذا القانون تحمل في طياتهم الإجراءات الجمركية والضريبة و كانت من بينها إعفاء 5 سنوات من ضرائب الإرباح والتي تقل عن 5% تأخذ عليها ضرائب ضعيفة وكان هذا القانون جيداً في تشجيع الصناعة إلا أن الصناعة ظلت تلعب دوراً ثانوية في الاقتصاد الوطني وذلك لان القطاع الخاص كان يهمل مسالة تطور بعض الصناعات اليدوية التي تدفع بالاقتصاد ، فقامت الحكومة في تلك الفترة بأنشاء مصنعين النيل الازرق وسكر الجنيد .

الخطوط التي اتخذتها الدولة لتشجيع الصناعة هي أنشاء البنك الصناعي عام 1961م كمؤسسة حكومية تعمل على تشجيع القطاع الخاص وتوفير التمويل لتوسيع قاعدة الصناعة ،وإنشات هيئة المصانع الحكومية وإعادة تشكيل الهيئة لتصبح مؤسسة التنمية الصناعية عام 1965م وحملت نفس الوظائف ، ثم أنشاة وزارة منفصلة للصناعة عام 1969م كمؤسسة حكومية تعمل على تنمية القطاع الصناعي ، ثم أنشاة في عام 1967م معهد البحوث الصناعية يقوم بعداد البحوث اللازمة للتطوير الصناعة ، ومن البحوث التي قدمها (قانون تنظيم الصناعة) وهو

[1]. المرجع السابق– ص 154 .

يمنح ميزات اكثر في القطاع الخاص ، وفي عام 1971م ساهم القطاع الصناعي انشاء اكثر من 128 مشروع صناعي ، وفي الفترة من عام 1970م -1978م أنشاء اكثر المصانع تأثيراً في السودان هي مصانع السكر في السودا (كنانة) ومصانع النسيج و أهمها مصنع الصداقة [1].

لكل المجهودات التي بذلتها الحكومة والقطاع الخاص بداء تتوسع على القطاع الصناعي وزيادة المساهة في الناتج المحلي الاجمالي من القطاع الصناعي بينما كان في الخمسينات 1% والستينات 5% و السبعينات 7% والثمنينات 8% والتسعينات 9% وعلى أن كل المجهودات التي بذلت في القطاع الصناعي هي التي رفعت من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 1% الى 9% ونجده وياتي في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة وتأتي أهمية في انها تزيد من القمة المضافة في الاقتصاد وتخلق فرص للعمالة ، كما أنها تعمل على ربط القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض وخاصة القطاع الزراعي الذي يساهم فى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3% الى 45% الاهمية اعطى القطاع الصناعي الحديث أولوية كبيرة وذلك بخصخصة بعض المصانع وإعادة تأهيل المصانع الاخرى ، ومنح الارض والخدمات للمنشأت الصناعية بأسعار تشجيعيه وبالتقسيط وحماية الانتاج المحلي من منافسة الورادات الاجنبية المماثلة لبعض السلع المصنع محلياً ما أعطى اثر ايجابي في رفع حجم الاستثمار الصناعي ، كما ذاد عدد المصانع من 52 مصنع الى 99 مصنع وكانت كل هذه الاستثمارات تأتي من القطاع الخاص المحلي و الاجنبي بالاضافة الى الحكومة مما ذاد اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وبصورة جلية في عام 2010م اهم الصناعات السودانية.

نجد أن السودان تعتمد على المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل كبير بالاعتماد على المواد الخام المحلي في اغلب الاحيان ، كما ان سوق منتجاتها تتجه

[1]. العرض الاقتصادي 1996م – وزارة الصناعة الاتحادية – ص 2.

دائماً لتلبية طلب محدود نسبياً ونجد أن المستوى المنخفض النسبي لرأس المال الابتدائي للمشروعات الصغيرة يسمح لارباب العمل المحليين بإنشائها ويعتبر هذا الامر ذو أهمية خاصة للبلدان النامية والسودان بالطبع منها و تتخصص فروع الصناعات الصغيرة في الغالب في انتاج السلع الاستهلاكية ويؤدي هذا بدرجة كبيرة الى تخلص البلاد من الحوجة لاستيراد مثل هذه السلع وتوفير العملات الاجنبية منها[1].

ويعد تطور السودان يشمل هذا القطاع الان بجانب الصناعات التحويلية التعدين والكهرباء والمياه والبترول .

وحسب التقسيم للصناعة السودانية للاتي :

أ/ الصناعات التحويلية :

- الصناعات الغذائية وهي : السكر – الدقيق – النشأة –والجلكوز – الزيوت
- الصناعات الكيماوية .
- صناعات مواد البناء والاسمنت .
- منتجات الجلود .
- الغزل والنسيج .
- الطباعة والتغليف والورق والمنتجات الورقية .
- الصناعات المعدنية الأساسية .
- الصناعات التعدينية غير الأساسية .
- صناعة الآليات والمعدات .
- صناعات تحويلية اخرى .
- الأخشاب والمواد الخشبية والاثاثات .
- الصناعات الهندسية .

[1]. عثمان ابراهيم السيد - 2003م – الاقتصاد السوداني – – درا جامعة القرآن الكريم – الطبعة الثالثة – ص 159 .

ب/ الصناعات التعدينية :

ساهم الهيئة العامة للابحاث الجيولوجية باعمال التعدين المختلفة ، حيث تقوم بإجراء المسح الجيولوجي العام لاستكشاف وتنمية ثروات البلاد المعدنية وتطور وتحديث وسائل البحث العلمي ، ومن اهم المعادن التي يتم التنقيب عنها الذهب والجبص والعطرون والمايكا والمانجيز و الملح والفضة ، ومن الشركات العاملة في هذا المجال التعديني هي شركة ارباب للتعدين ،وشركة كومنيور وشركة وأدي الروضة وشركة رضا للتعدين وغيرها من الشركات .

ج/ صناعة الكهرباء :

يعتبر قطاع الكهرباء احد اهم القطاعات لنمو وتقدم الاقتصاد في أي بلد ما ، وحيث تدخل الكهرباء في معظم الصناعات والقطاعات الاخرى [1].

ويشهد قطاع الكهرباء تطورت عديدة في مجال تشيد وتأهيل الماكينات وإكتمال العلم يعد من المحطات الفرعية ، كما تم توريد المعدات المختلفة بغرض تأهيل خطوط الكهرباء ومحطات الخط الدائري وتصدير الكهرباء الى بعض بلدان الجوار ، واكتمال سد مروي والذي اضافة انتاج كبير في هذا القطاع ، كما تم ايضاً ادخال الحاسب الآلي في جميع النظم الفنية والمحاسبية لبيع هذا الكهرباء مع كل المتعاملين في هذا القطاع .

د/ المياه :

بذلت الدولة في مستوياتها الاتحادية والولائية جهود لتطوير ورفع كفاءة وزيادة تغطية المياه ورفع معدلات الاستهلاك بالرغم من الجهد الذي بذل في قطاع مياه الشرب في كل ولايات السودان لمواكبة التطور الاقتصادي مقابلة الطلب المتزايد على خدمات المياه في الريف والحضر إلا أن الفجوة مازالت كبيرة بين امتدادات المياه المتوفرة والاهداف الكمية التي وضعت لسد الحاجه من مياه نقية للشرب .

[1] . المرجع السابق – ص 160 .

واعتبر عام 2000م هي عام انطلاقه لتوفير مياه الشرب ووصولاً الى معدل 20 لتر للفرد في اليوم في الريف و 80 لتر للفرد في اليوم عند الحضر بحلول عام 2007م لمواكبة الاهداف المرحلية لمنظمة الصحة العالمية وأهداف الالفية للتنمية في مجال توفير مياه الشرب الصالحة وعلى اثر ذلك تم اعداد خريطة لتحديد مواقع المياه الجوفية وأجريت الدراسات اللازمة لتحليل نوعيتها ، كما تم قيام محطات جديدة للمتابعة بالنسبة لرصد الفيضانات وتم تزويدها بالمعدات والانزارات المبكرة وأجهزة الحاسوب[1].

هـ/ البترول :

يعتبر إنتاج واستهلاك الطاقة ذو فعالية كبرى في تحريك اقتصاديات الدول ورفع مستوى المعيشة في المجتمع ، واستخدامات الطاقة احد المعايير التي يقاس بها مدى تقدم الدول وتصنيفها .

لذلك يعتبر البترول أحد أهم السلع الاستراتيجية في عالم اليوم سواء للدول المنتجة او الدول المستهلكة ، فهو للدول المنتجة احد المصادر الأساسية من مكونات الدخل القومي ، بل هو أهمها في كثير من الدول المنتجة للبترول وخاصة الدول النامية منها، أما الدول المستهلكة التي يعتمد على استيراده من الأسواق العالمية فهو احد اهم السلع للقطاعات الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة .

ونسبة لصغر هيكل الاقتصاد السوداني واعتماد على القطاع الزراعي كمحور للنشاطات الانتاجية ظل البترول والمنتجات البترولية خارج اطار المساهمة الفاعلة في الناتج القومي لزمن طويل ،وبالتالي ظل السودان يعتمد على استيراد احتياجاته من المواد البترولية النهائية حتى اقامة مصنعاه بورتسودان عام 1964م[2].

---

[1].وزارة المالية الاقتصاد الوطني - 2003م – العروض الاقتصادية – 1996م ص 43 – 1998م ص 88- 2001م ص 44- ص64 .

[2]عثمان ابراهيم السيد – 2002م – الاقتصاد السوداني – دار جامعة القرآن الكريم– الطبعة الثانية – 35 .

ومما سبق يتضح ان جميع مكونات القطاع الصناعي تلعب دوراً هاماً فى دعم الاقتصاد القومي ، حيث تعتبر الصناعة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة نظراً لارتباط التنمية بالتقدم الصناعي والخدمات الحديثة المصاحبة له .

المبحث الثالث

قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات البنية الاساسية والمهمة للاقتصاد السوداني، ويأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي من حيث مساهمته في الناتج القومي الإجمالى ويشمل هذا القطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات الخاص او شبه الخاص أي الاذدواجية بين الحكومية والقطاع الخاص خاصة بعد سياسة التحرير الاقتصادي ومشروع الخصخصة للممتلاكات الحكومية وبعض المشروعات ومن اهمها قطاع النقل والموصلات والطرق والجسور والاتصالات ، وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً من حيث معدل النمو ومساهمته في الناتج الاجمالي ، ويعزي ذلك لسياسة الدولة في انفتاح وعرض معظم مؤسسات القطاع العام في

مجال الخدمات وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بنوعية المحلي والاجنبي بالاستثمار في قطاع الخدمات الاخرى مما خلق مناخاً ملائماً للمنافسة .

وبالتالي ارتفع معدل نموها ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في الاعونة الاخيرة وخاصة بعد دخول الالفية الاخيرة هذه [1].

ويمكن إلغاء الضوء على مكونات هذا القطاع في الفقرات التالية

أولاً : البناء والتشييد العمراني :

يشمل هذا القطاع الهيئة القومية للطرق والجسور التي تقوم بإعمال الدراسات والتصميم وضبط الجودة والاشراف الفني والأعمال الاستشارية والإشراف على تنفيذ الأعمال والتشييد والبناء وأشغال المقاولات العامة والمرافق وبناء الخزانات والسدود التي تقوم بإعمال الصيانة ، ويشمل كذلك الشركة السودانية للبناء والتشييد التي هي الأخرى تقوم بإعمال التشييد والبناء وأشغال المقاولات العامة والمرافق وبناء الخزانات والسدود والطرق .

الاتصالات :

لقد ظلت الهيئة العامة للبريد والبرق ، تقديم خدماتها البريدية والبرقية من خلال العديد من مكاتبها المنتشرة في كل ارجاء السودان ،و يضم هذا القطاع بالاضافة الى الهيئة العامة للبريد والبرق ، المجلس القومي للاتصالات وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً .[1]

نجد ان حجم البضائع في تزايد مستمر مع حركة الاصلاح التي تم مؤخراً في استيراد الشاحنات , وكذلك تأمين المركبات وكذلك تأمين الممر الملاحي واسقرار حركة المواعين الملاحية بينما انخفض عدد البضائع المنقولة جواً .

الطرق والجسور:

[1]. التقرير السنوي الخامس والأربعون – 2005م – بنك السودان المركزي- ص 61
[1]. المرجع السابق ، ص62.

لوصت الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص اهتماماً بالتشيد وتأهيل الطرق والجسور القومية والداخلية بالتعاون مع الهيئة القومية للطرق والجسور .

كانت الاتصالات السلكية واللاسلكية تتبع للقطاع العام , وفيما بعد سياسات التحرير الاقتصادي والاستراتيجية القومية الشاملة حيث تتم تنفيذها بدا القطاع الخاص الاستثمار في هذا المجال , مما احدث نقلة نوعية في مجال الاتصالات عن طريق الهاتف الثابت والسيار والانترنت حالياً والفيس بك وتوتر مؤخراً ويشهد سوق الاتصالات في السودان تنافس متصاعد من قبل المستثمرين السودانيين والاجانب والشركات المحلية والعالمية ومنها الشركات الاتية.[1]

أ-الشركة السودانية للاتصالات سوداتل :-

تاسست الشركة في العام 1994م وهي شركة مساهمة عامة , يساهم فيها القطاع العام بنسبة 35,3% والقطاع الخاص بنسبة 64,7% تتولى الشركة عمليات التركيب والصيانة والتشغيل الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية ويتم عبرالشبكات والمقاسم ووسائل الربط القومي والعالمي بانواعها المختلفة حيث نجد تزايد في عدد المشتركين وتخطي 18مدينة عبر الولايات المختلفة واخيراً فعلى خدمة الهاتف السيار سوداني مما حزى بالشركات الاخرى .

ب. الشركة السودانية للهاتف السيار موبيتل:

تأسست هذه الشركة في عام 1997كشركة مساهمة بين شركة سواتيل بمعدل 61,0% وشركة (xis)الكويتية بمعدل 39,0% وتحصلت في نفس العام على عضوية المنظمة الاربية للهاتف السيار وعضوية الاتحاد الدولي للاتصالات وبدات التشيد التجاري في فبراير 1997م وفي بداية 2000م تم بيع نصيب سوداتيل للشركة الكويتية لتصبح موبيتل استثمار اجنبي بمعدل 100% حيث نجد ارتفع عدد المشتركين مع زيادة في تخطية المدن بالخدمات الشبكية .

[1]. المرجع السابق ، ص 63

ج. شركة بشائر لخدمات الهاتف السيار اريبا:-

د. شركة كنار لخدمات الهاتف السيار

هـ.الشركة السودانية لخدمات الانترنت (سودانت)

تم انشاء الشركة السودانية لخدمات الانترنت في ديسمبر 1996م وتم ادخال الشبكة العالمية للمعلومات في السودان في مارس 1997م براس مال محلي100%.[1]

وخدمات سودانيت في البداية كل من الخرطوم ومدني والقضارف وبرتسودان والابيض ونيالا مما اطر بعض المشتركين للحصول على اثورعلى امكانية المعلومات والمصادر من المعلومات الواردة والمعلومات الصادرة وخدمات الانترنت يشمل القطاع المالي كل من قطاع المالي في السودان والذي يحتوي حوالي 90% من اجمالي اصول القطاع المالي منها بنوك حكومية وبنوك مشتركة وبنوك اجنبية وبنوك متخصصة .

اما القطاع المالي المصرفي يشمل شركات التأمين ويضم عدد منها شركة شيكان للتأمين وصناديق التأمين والمعاشات وشركة السودان للخدمات المالية والشركة الوطنية للايجارة وترويج للاستثمار المالي والوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادرات وسوق الخرطوم للاوراق المالية وشركة صرافة النقد الالكترونية .

الفندقية والسياحية :

ازدهرت السياحة في السنوات الاخيرة وارتفع عدد الفنادق في عام 2010م بلغ 250فندق سياحي وقد صاحبة ذلك ارتفاع في عدد السياح وانفاقهم .

الناظر لمكونات الاقتصاد السوداني من خلال قطاعاته الرئيسية القطاع الزراعي صاحب النصيب الاكبر في المساهمة في الاقتصاد السوداني والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات هي الاخرى التي تدفع بعجلة الاقتصاد في تكوين هيكل الصادرات السودانية ولتكوين هذه الهكيل لابد من دراسة التوزيع النوعي لسلع

[1]. المرجع السابق ، ص 64.

الصادرات والتوزيع الجغرافي لمعرفة الدول التي تساهم في تجارة السودان الخارجية وربط العلاقات عبر سياسيات التجارة الخارجية مما يؤثر على الصادرات بالايجاب في دعم الدخل القومي .

كل هذا يوضح لنا نظرة متفائلة والرؤية الواضحة لهذا البحث وبعد ذلك ننتقل للحديث عن هيكل الصادرات السودانية التي يتكون من التوزيع النوعي لسلع الصادرات السودانية والمبحث الثاني التوزيع الجغرافي للصادرات السودانية وأهميته الإقتصادية في زيادة الدخل القومي هو موضوع الصفحات التالية .

المقدمة :-

السودان يتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية وتعدد المناخات واتساع المساحات الصالحة للزراعة والتي تقدر بحوالي 200 مليون فدان .

في مجال الميا يمتلك جزء من نهر النيل وروافده والنهار الموسمية ومياه الأمطار التي يصل معدلها احياناً إلى أكثر من 500 ملم في أقصى الجنوب فضلاص عن المخزون من المياه الجوفية ويوجد تنوع مناخي وهو يمتد من دائرة أرض 3-22° شمال خط الإستواء ويمتد بين خط الإستواء ومدار السرطان وبالتالي هنالك تنوع مناخي بين الإقليم الإستوائي و المدار الصحرواوي هذا مع وجود قمم ومناطق عالية بالسودان تصلح للزراعة .

كذلك فإن الغابات المدارية وشبه مدارية والإستوائية توفر ثروة هائلة ونادره من الحيوانات البرية وتعتبر شواطئ البحر الحمر الممتدة أكثر من 700 كيلو متر

غنية بالأسماك والأحياء المائية يتعبر القطاع الزراعي والحيواني من القطاعات الرائدة حيث تشكل نسبة 39% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1992م إلا أن الزراعية والثروة الحيوانية يكملان بعضهما البعض .

ويمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة جعلته يحتل المركز الأول عربياً من حيث العددية والتي تصل إلى 138مليون رأس ونجده يعتمد على المراعي الطبيعية وبالتالي لقد حققة الصادرات معدلات عالية قبل إستخراج البترول ثم إنخفضت في السنوات الأخيرة التي تلت إستخراج البترول وتدهور كل من صادرات القطن والصمغ العربي والفول السوداني وكذلك صادرات الحيوانات الحية واللحوم وإضافة إلى القطاع الحرفيين والمعادن ورغم وجود تعدين الذهب إلا انه ليس بالصورة المطلوبة في قطاع الصادر لأن التعدين تقليدي مما يضعف الصادر منه .

المبحث الأول

التوزيع النوعي لسلع الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة من 1992-2012م :

تتكون صادرات السودان الرئيسية من السلع الزراعية والثروة الحيوانية والمواد المصنعة الأخري كالسمسم ، القطن ، والصمغ العربي ، السكر ، اللحوم ، الحيوانات الحية ، الذهب ، إضافة إلي البترول ومشتقاته .

ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد بالنسبة للاقتصاد الوطني ، ويتمتع السودان بوفرة من الموارد الطبيعية وتعدد المناخ واتساع المساحة القابلة والصالحة للزراعة والتي تقدر بنحو حوالي 200 مليون فدان وبها ثروة حيوانية قدر في عام 2005م بأكثر من 138 مليون رأس منها 40 مليون رأس من الأبقار وحوالي 49 مليون رأس من الضان وحوالي 32مليون رأس من الماعز وحوالي 17 مليون رأس من الإبل و بها مراعي وغابات تقدر بحوالي 290 مليون فدان منها 121 مليون

فدان مراعي وحوالي مليون فدان غابات وقد ثبت أن الدولة شبت سياسات عدت لتحريك تلك الموارد بقية الاستغلال الأمثل مع وضع أولوية قصوى لدفع الاستثمار ورفع القيود التي تحد من انطلاقة هذا القطاع من تهيئة المناخ الذي من خلاله يعمل المزارعون والمنتجون لتطويع تلك المواد الزراعية لانتاج المحاصيل المختلفة كماً وكيفاً ويزداد التركيز علي قطاع الإنتاج الزراعي وذلك لزيادة إنتاجية الفدان بإتباع وسائل الإنتاج الحديثة والعلمية من خلال تطبيق الحزم التقنية التي تعني بالتأسيس الجيد للمحاصيل في الحقول وتوفير المدخلات في الوقت المناسب وبالكميات المطلوبة واختيار الأصناف المحسنة عالية الجودة في الإنتاجية ، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن هنالك فجوة في إنتاجية المحاصيل مقارنة بالإنتاجية الفعلية ، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن هنالك فجوة في إنتاجية المحاصيل مقارنة بالإنتاجية العالمية وذلك من خلال عوامل تؤثر علي الإنتاج الزراعي .

وكما هو معروف فأن الإنتاج الزراعي بحكم تكوينه وتطبيقه شديد التأثير بالعوامل الطبيعية وخاصة أنماط هطول الأمطار وتكاثر الآفات وحدوث التغيرات الطبيعية وكذلك السياسات الكلية و الجزئية ومستويات البيئة الأساسية .

وبالرغم من زيادة المساحات المزروعة وارتفاع إنتاجية الفدان نجد هنالك إهدار للموارد تعاني منها جميع أو معظم الدول نسبة للزيادة المطردة للسكان والتى تعاني منها غالبية الدول النامية .

من الملحق رقم (1) نجد أن واصلت الدولة خلال العام 1992 غير النظر في سياساتها الرامية الي تشجيع الصادرات فقامت بتخفيض ضريبة الصادر عن القطن والضمغ العربي من 75% الي 10% والسلع الاخرى من 20% الي 5% وتم رفع الحظر عن تصدير الذرة والدخن والامباز بذرة القطن وردة القمح .

القطن :-

على الرغم من إن القطن لايزال يمثل المصدر الرئيسي لحصيلة البلاد من النقد الاجنبي إلا ان نسبة صادراته الي اجمالي قيمة الصادرات اخزت تتناقص خلال السنوات الاخيرة.

لكن بداية الدراسة واخذ سياسة التحرير الاقتصادي الذي بدأ في عام 1992 إلا انه نجد ان القطن سجل نسبة 20,5% من قيمة الصادرات الكلية لكن في العام 1993. انخفضت النسبة الي 13,7%فقط من اجمالي حصيلة الصادرات ويعزى ذلك الي تخليص المساحة وتدني الانتاجية وتدهور النوعية الذي ادى بدوره الي تدني اسعار الاقطان السودانية بالمقارنة مع البدائل الاخرى. مع ذلك ارتفاع عائدات الصادر في عام 1993بمقدار 98 الف دولار عن قيمتها في العام السابق ويعزى ذلك الي ذيادة

الصادر في كل من الذرة والفول السوداني والصمغ العربي وصادرات الحيوانات الحية لكن في العام 1994ان القطن استرد الصدارة في قائمة الصادرات كأهم مصدر لحصيلة البلاد من النقد الاجنبي والتي فقدها في العام 1993 والسبب نتيجة لتحسين الاقطان السودانية وارتفاع الاسعار العالمية بسبب انخفاض الكميات المعروضة في السوق العلمي ونجد ان الصمغ العربي بنسبة 12,5% من جملة الصادرات ثم نجد ان الذهب بنسبة 7% .

وفي العام 1995م نجد ان مساهمة الصادرات قد ذاد من حيث القيمة من 523 مليون دولار الي 555 مليون دولار اي من نسبة 7,9% عام 1994 الي نسبة 8,4% عام 1995 وقد استهدفت الدولة كل البرامج والموجهات لذيارة حصيلة الصادرات لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات وذلك بادخال سلعة جديدة وتغير السلع الاولية الي السلع المصنعة ونجد ان القطن في الصدارة بنسبة 22% ثم الماشية 13% ثم الصمغ العربي 9%ثم الذهب ولاول مرة يساهم بنسبة 8% ثم الذرة 7% ثم الفول السوداني هو الاخر تدني بسبب الاستهلاك المحلي .

امافي العام 1996نجد ان القطن انخفض الي 20% ومن اهم اسباب التدهور هو الآفات الزراعية وعدم توفر العمالة الكافية وكذلك تخلص المساحات المزروعة بسبب زيادة مساحة القمح , ثم الماشية في المرتبة الثانية ثم الذهب 8,6% والذرة بنسبة 7,9% ثم الضمغ العربي بنسبة نقصان 42,6%من العام 1995 .

أنظر الملحق رقم (2) : نجد ان قيمة الصادرات في عام 1997 وانخفض الي 594 مليون دولار مقارنة 620,2 مليون دولار في عام 1996 وذلك بنسبة انخفاض 4,2%والجدير بالذكر ان قيمة الصادرات المستهدفة في الاستراتيجية القومية الشاملة للعام 1997 حوالي 1335 بينما تحققت 594,2 مليون دولار اي بنسبة انحراف بلقت 55,5%عن المستهدف مما يعني أن التقدير أن كانت طموحة جيداً .

ونجد ان القطن احتل المرتبة الاولى من بين الصادرات من حيث المساهمة في عائد الصادرات ,اما السمسم والصمغ العربي والماشية والذهب نجدهم قد إنخفض بصورة ملحوظة اما في العام 1998 ان كل الصادرات عدا الفول السوداني والبذرة والحيوانات الحية قد انخفض عائدها بصورة ملحوظة وحقق لأول مرة صادر الحيوانات الحية أكبر عائد صادر حيث بلغ نسبة 20% من بين جملة الصادرات وكذلك ذيادة في صادر الفول السوداني والذرة وكان جملة الصادرات 595,7 .

أما الملحق رقم (3) : شهد العام 1999م اهتماماً كبيراً بالتجارة الخارجية حيث وجهت معظم سياسات الدولة لدعم الصادر بهدف توفير موارد النقد الاجنبي حيث تخفيض والغاء الضرائب التي كان تفرض على الصادرات ماعدا الجلود الخام وتبسيط الاجراءت ونجد ان الصادرات تمثل اهم مورد للنقد الاجنبي بالبلاد رغم التذبذب الذي شهدته قيمة الصادرات بين الزيادة والنقصان على التوالي بينما شهد العام 1999 زيادة بلغت حوالي 31% عن العام السابق ويرجع ذلك لدخول البترول في قائمة الصادرت لعام 1999م حيث سجل عائد الصادرات الغير بترولية 504,2 مليون دولار وباضافة عائدات البترولية ترتفع قيمة الصادرات الي 780,1 مليون دولار حيث تمثل مساهمة البترول 35,45% من اجمالي قيمة الصادرات في عام 1999 بينما تمثل مساهمة الصادرات التقليدية الاخرى نسبة 64,6%من اجمالي الصادرات .

ويعتبر دخول البترول في قائمة الصادرات السودانية نقطة تحول في الاقتصاد السوداني الامر الذي ادى لاهتمام الدولة بتشجيع الاستثمار في هذا المجال حتى تتمكن من مقابلة احتياجاتها الاساسية وتخفيض الالتزامات الخارجية ودعم خزينة الدولة .اما الصادرات التقليدية نجد ان السمسم والقطن والذهب والذرة وتاتي صادرات الماشية في المرتبة الثالثة في قائمة الصادرات وعلي الرغم من انخفاضه بنسبة 9,4 % بالرغم من الزيادة في الاعداد المصدرة بسبب التدني في الاسعار العالمية

لبعض الحيوانات ويتوقع لقرار المملكة العربية السعودية برفع الحصر المفروض علي استيراد الاغنام والجمال من ثمانية دول عربية وافريقية بعد التاكد من خلوها من مرض الحمي الوادي المتصرع (مؤتمر باريس للاوبئة) أن تعود السودان لموقعه في السوق السعودي .

حيث نجد ان الصادرات غير البترولية تسجل تراجعا مستمرا اذا انخفض بما نسيتة 36,1 في العام 2001م مقارنة بعام 1999بينما طرات زيادة طفيفة في قيمة صادرات البترول لعام2001 بلغت نسبتها 1,%مقارنة بعام 3.2003 وقد ساهم عائدات صادرات الزراعية وقد انعكس ذلك علي مساهمتها في مجمل عائد الصادرات ويعزي ذلك الاهتمام بالبترول و من جهة اخري .

الي تدهور عائد هذه الصادرات الذي بدوره ادي الي تأخر الاقتصاد السوداني وتوقف كتير من المشاريع الزراعية خاصة مشروع الجزيرة.

اما لعام 2002م العام الرابع لتصدير البترول وبداية التصدير النافتا والفيرنس حيث ارتفعت حصيلتة بنسبة 36%.

أنظر الملحق رقم (4) : في العام 2003 م ارتفع الكميات المصدرة من البترول الخام نسبة 71 %الي 67%رغم انخفاض البنزين والكيروسين والغاز الطبيعي اما حصيلة الصادرات غير البترولية ارتفعت بنسبة 13%عن العام السابق اي عام 2003م

اما في عام 2004 م بلغت الصادرات البترولية 82,1 من اجمالي الصادرات مما ذاد في قيمة الصادرات 3777,76مليون دولار الي 4,824278مليون دولار في عام 2004 بنسبة زيادة 6%عن العام السابق .

اما العام 2005م ارتفعت قيمة الصادرات 424,278 الي 5655.86 مليون دولار في العام 2006 م مما رفع من نسبة البترول الخام بنسبة 3,5 عن العام السابق ورغم انخفاض الكميات المصدرة من المواد البترولية الا ان الزيادة في

متوسط سعر البرميل من 36,41 دولار في عام 2005 إلي 49,8 دولار في عام 2006م لكن نجد ان الصادرات غير البترولية فقد انخفض بمعدل 6% اي كل من القطن 2,3%عن العام السابق اضافة الي تذبذب الاسعار العالمية لبقية المحاصيل , اما العام 2006 م ارتفعت الكميات المصدرة من البترول الخام بنسبة 3% عن العام السابق والبنزين ذاد بنسبة 7,2%عن العام السابق والكورسين 20%والغاز الطبيعي 1%عن العام السابق.

اما الصادرات قد زاد من 5.65.568 في عام 2006م الي 8.879.25 مليون دولار في عام 2007م.

أنظر الملحق رقم (5) : الصادرات غير البترولية قد انخفضت من 636,9 مليون دولار في العام 2005 م الي 569,4 مليوون دولار عام 2007 بمعدل 10,6% ونجد الحيوانات الحية والفول السوداني والقطن والصمغ العربي والذهب علي الترتيب من حيث النسبة الترتيبية في نسبة المساهمة .

وكذلك نجد ان الصادرات شكلت زيادة كبيرة منذ دخول البترول في قائمة الصادرات ونجد البترول الخام له نصيب الاكبر بين الصادرات البترولية حيث بلغت 90,7 وتاتي الصادرات الغير بترولية في المركز الثاني ثم المواد المصنعة كالسكر والمعادن ونجد انخفض بمعدل قدرة 19,1 %عام 2007 م وذلك بسبب الانخفاض الملحوظ في كل من الصادرات القطن والحيوانات الحية واللحوم هي صاحبة النصيب الاكبر من بين الصادرات غير البترولية حيث سجلت 98,7 % من حيث كل من الفول السوداني 8,9%والقطن 0,8%والذهب 0,7%والصمغ العربي 0,6%.

اما في العام 2008 م انخفصت الكميات المصدرة من البترول الخام ومشتاقتة ولاول مرة بدأ تصدير الديزل وبالرغم من الانخفاض إلا انه نجد قيمة الصادرات قد ارتفعت من 8,879,250في عام 2007م الي 11,670,500في عام 2008م وذلك

بسبب الزيادة العالمية في متوسط سعر البرميل من 58,44دولار في عام 2007م الي 79,98دولار في عام 2008م

اما الصادرات غير البترولية ارتفعت حصيلته بمعدل 25,2% في عام 2008م السمسم والفول السوداني في الصدارة بسبب الزيادة في متوسط الاسعار العالمية ثم الذهب والماشية والصمغ العربي .

اما في عام 2009م انخفض قيمة الصادرات من 11,670,504 الي 7,833,696 اي بسبة انخفاض 5,8% عن العام السابق وذلك بسبب انخفاض الكميات المصدرة من البترول الخام ومنتجاته من 135,610,42الف برميل في عام 2008 الي 132,101,23 الف برميل عام 2009م نتجة لانخفاض الكميات المنتجة من مزيج النيل, انخفض صادر الغاز الطبيعي من 31,9الف طن متري الي 9,5الف طن متري وكذلك الكميات المصدرة من الفيرنس والديذل اما الصادرات غير البترولية ارتفعت حصيلته الملحوظ في صادر الثروة الحيوانية حيث احتل المركز الاول في الصادرات غير البترولية بسبب زيادة الكميات المصدرة بعد التاكد من خلوها من مرض حمى الوادي المتصدي , اما الذهب قد انخفض رقم ارتفاع اسعاره العالمية .

أنظر الملحق رقم (6) : في عام 2010م ارتفعت قيمة الصادرات من 7,833,696 في عام 2009م الي 11,404,280 مليون دولار في عام 2010م ويعزي ذلك لارتفاع حصيلة صادر خام البترول ومشتقاته بمعدل 25,8% من 79,98 دولار عام 2009م الي عام 2010م.

اما الصادرات غير البترولية ارتفعت بمعدل 67,5% بسبب حصيلة صادر الذهب الذي شاركة 8,9% والماشية 1,9% ثم الفول السوداني 1,8% والصمغ العربي.

اما الذهب الذي زادة في الكميات المصدرة بمعدل 15,2% بالاضافة الي ارتفاع اسعارة العالمية بالرقم من التنغيب العشوائي .

في العام 2011م انخفض قيمة حصيلة الصادرات من 11,404,280عام 2010م الي 9,598,601 مليون دولار عام 2011م بمعدل انخفاض 3,2% عن العام السابق وذلك بسبب انخفاض حصيلة صادرات كل من البترول الخام والبنزين والكيروسين والغازالطبيعي ونجد ان البنزين قد ساهمة بنسبة ثابتة 2,2% ونجد ان اسعاره قد ارتفعت في عام 2011م الي 97,9 دولار للبرميل .

ولكن نجد ان الصادرات غير البترولية ارتفعت حصيلتها بكل من المعادن والثروة الحيوانية ونجد ان الذهب احتل المركز الاول في قائمة الصادرات غير البترولية بمعدل 41,6% بالرقم من انخفاض الكميات المصدرة وذلك لارتفاع الاسعار العالمية للكيلوجرام ونجد القطن والصمغ العربي والفول السوداني في الانخفاض وذلك بسبب انخفاض الاسعار العالمية .

في العام 2012م انخفضت حصيلة قيمة الصادرات من 9,598,601مليون دولار في عام 2011م الي 3,367,657مليون دولار بمعدل انخفاض 65,1% ويعزى ذلك بصورة اساسية لانخفاض الكميات المصدرة من المواد البترولية نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان في يوليو2011م مما ساهمة في تحسن صادرات الذهب الذي يشكل 98,7 من اجمالي الصادرات المعدنية في عام 2012م ,اما صادرات البترول الخام حتي يوليو 2011م تاريخ خروج صادر البترول من الاقتصاد السوداني .

اما الصمغ العربي زادة قيمة من 0,9% الي 2,1% اما القطن انخفض في عام 2012م بمعدل 56,5% بسبب انخفاض الكميات المصدرة من 37,640بالة في عام 2011م الي 13,383 بالة في عام 2012م .

ثم الذرة بنسبة 2% اما من عام 2012م نجد ان الماشية يتصدر بنسبة 16,7%.

رسمة إحصائية

من خلال الرسم التحليلي الإحصائي لبعض قطاعات الصادرات في الإقتصاد نجد أن صادرات القطن والماشية والصمغ العربي والفول السوداني والذرة والذهب وأحيراً البترول الخام والبنزين والكروسين والغاز الطبيعي نموذج لأهم قطاعات الصادرات من الرسم الإحصائي أعلاه الذي يوضح حسب النسب المئوية لمساهمة الصادرات في الإقتصاد السوداني من عام 1992م والذي نجد أن قطاع الصادرات القطن صاحبة النصيب الكبر من بين الصادرات حيث بلغ 20,5% من بين الصادرات ثم الماشية 11,5% حيث نجد مجمل الصادرات بلغ 319,3 مليون دولار امريكي ونجد أن الصادرات في تزايد مستمر حتى بلغ في عام 1999م 780,1 مليون دولار وهي عام دخول البترول في الصادرات السودانية ويعتبر البترول احد أهم الصادرات الإستراتيجية في عالم اليوم سوى للدول المنتجة وخاصة نسبة لصغر هيكل الإقتصاد السوداني وإعتماده على القطاع الزراعي كمحور للنشاطات الإنتاجية للصادرات ونجد أن البترول ومشتقاته ساهم في تزايد نسبة الصادرات خاصة في عام 2008م حيث بلغ قيمة الصادرات 11,670,504 مليون دولار ينسبة 17,7% وهي أعلى نسبة في تاريخ الصادرات السودانية مع إهمال بقية القطاعات الأخرى الذي نجده ساهم في هذا العام كل من القطن والصمغ العربي والذرة والذهب اقل من 1% ولكن تراجع تلك الصادرات بسبب خروج البترول من تلك الصادرات وخاصة العام 2012م الذي بلغ 3,367,657 وهي ما يقارب العام 1992م الذي بلغت قيمة صادراته 319,13 مليون دولار .

ومن الرسم يتضح العد التنازلي للصادرات من خلال المدرج التكراري للصادرات.

بعد إستكمال أنواع الصادرات السودانية لا بد من أن نتطرق إلى الإتجاهات التي تصدر إليه تلك الصادرات والدول التي تتعامل مع السودان في مجال التجارة الخارجية أي التوزيع الجغرافي لسلع الصادرات السودانية هو موضوع المبحث القادم .

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي لسلع الصادرات

تعتبر الدول العربية هي المستورد الاول للسلع الزراعية السودانية , كذلك دول الاتحاد الاربي , وقد زاد استيرادها من السودان مابين 1994م الي 1998م وفي دول غرب اروبا والولايات المتحدة , انخفضت صادرات السوان لهذة الدول نسبة لسياسة الحظر التي اتخذتها الولايات المتحدة على صادرات السودان , وذلك انخفضت الصادرت الي اليابان ويعزى ذلك الي ايجاد البدائل , اما الصين وهي التي انخفضت مشترياتها من السودان في عام 1998م بسبب توجه الصين الي زيادة في الانتاج للسلع الغذائية محلياً .

وعموماً يمكن القول بان ارتفاع تكلفة الانتاج تؤدي بدورها الي ارتفاع اسعار المحاصيل السودانية وهي احد الاسباب المحددة للتصدير . ولكن بعد انتاج واستخراج البترول في عام 1999م ذاد حصة الدول المستوردة وخاصاً الدول الاسيوية والدول الافريقية وبعض من الدول الاربية ونجد في معظم السنوات التي تلت استيراد البترول هي الصين الشعبية صاحبة النصيب الاكبر من بين الدول المستوردة للصادرات السودانية .

أنظر الملحق رقم (8) : الذي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات السودانية خلال فترة الدراسة بالنسب المئوية من 1992م-2012م .

مجموعة الدول السوق الأوربية المشتركة علي صادراتها لقائمة المستوردين للسلع السودانية بالرغم من أن نسبه مشترياتها قد إنخفضت في السنوات السابقة ، ثم المملكة العربية السعودية 19.3% وليبيا 11.7% علي التوالي أما في العام 1993م لقد تصدرت مجموعة دول السوق الأوربية المشتركة كالمعتاد قائمة المستوردين للسلع السودانية التي ارتفعت نسبة مشترياتها من جملة الصادرات السودانية من 19.3% في عام 1992م إلي 25.2% في عام 1993م ولقد سجلت صادرات جمهورية مصر العربية ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت 7.4% من إجمالي الصادرات لعام 1992م إلا أنها هبطت هبوطاً ملحوظاً بدرجات متفاوتة في الصادرات إلى الدول الأسيوية باستثناء اليابان التي ارتفعت نسبة مشترياتها من جملة الصادرات السودانية من 5% في عام 1992م إلي 6.4% من خلال العام .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموعة دول السوق الأوربية من 1994م-2000م علي صدارة قائمة المستوردين للسلع السودانية حيث بلغت نسبة مشترياتها حوالي 28.7 % تليها الدول الأسيوية الأخرى حيث بلغت نسبة مشترياتها حوالي 17.8% وتأتي في المرتبة الثالثة الصين الشعبية ثم كل من السعودية ودول عربية أخري ومصر واليابان ودول شرق أوربا أقل نسبة .

نلاحظ في العام 1994م حافظت مجموعة سوق الدول الأوربية المشتركة عن صادراتها في قائمة المستوردين للسلع السودانية حيث بلغت نسب مشترياتها 28.7% من إجمالي الصادرات السودانية مقابل 26.6%في عام 1993م تليها السعودية بالرغم من نسبة مشترياتها قد إنخفضت من 25.2% في 1993م إلى 23.2% في عام 1994م ، وعموماً نجد أن الدول العربية تمثل أكبر أسواق الصادرات خلال السنوات الأخيرة (92-93-94) لكن نسبتها في إنخفاض مستمر فقد إنخفضت من 49.4% في عام 1992م إلى 41.4% في عام 1993م ثم إلى

38.3% في عام 1994م وفي داخل الدول العربية نجد أن صادراتها إلى السعودية في تذبذب يقابل ذلك انخفاض حاد في الصادرات إلي كل من ليبيا بسبب الحصار و في مصر بسبب تدهور العلاقات ومن ناحية أخري ترفع نسبة حصيلة مشتريات الدول الأسيوية الأخرى بنسبة 8.9 باستثناء اليابان التي انخفضت نسبة مشترياتها من جملة الصادرات السودانية من 6.4% في عام 1993م إلى 4.5% في عام 1994م مقابل ذلك نجد ارتفاع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من جملة الصادرات السودانية إلى ما يقرب من ضعف المستوي الذي كانت عليه في العام السابق .

في عام 1995م نلاحظ ما زالت مجموعة دول السوق الأوربية المشتركة عن نسبة انخفاض مشترياتها 23.1% من إجمالي صادرات السودان مقابل 28.7% في عام 1994م تليها مباشرة السعودية حيث أن نسبة مشترياتها قد انخفضت من 23.2% في عام 1994م إلي 18.4% في عام 1995م وعزي ذلك أساساً إلى إنخفاض صادرات السكر والحيوانات الحية .

ارتفع نصيب مصر من جملة الصادرات إلى 4.3% هذه النسبة أكثر من أضعاف المستوي الذي كانت عليه في عام 1993م الذي بلغ 0.7 بسبب الزيادة في قيمة صادرات السمسم علاوة علي الارتفاع الملحوظ في صادرات الجمال بعد قرار أن يتم تصدير الجمال إلي مصر بالدولار الحر وأن تدفع الحصيلة مقدماً ونقداً ومن ناحية أخري أظهر الاتجاه العام ارتفاعاً بدرجات متفاوتة في الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين الشعبية .

في العام 1996م نجد أن مجموع السوق الدول الأوربية المشتركة قد تصدرت كالمعتاد قائمة المستوردين للسلع السودانية حيث بلغت نسبة مشترياتها 33.6% من إجمالي صادرات السودان مقابل 33.1% في عام 1995م .

تليها المملكة العربية السعودية والتي ارتفعت نسبة مشترياتها من جملة صادرات السودان 18.4 في عام 1995م إلى حوالي 18.8 في عام 1996م ويعزي ذلك أساساً إلى الزيادة الملحوظة ، في صادرات السمسم لتلك الدول .

وإنخفضت نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلي 2.2% في عام 1996م نصف نسبة العام 1995م حيث بلغت 4.4% بسبب إنخفاض مشترياتها من السمسم والصمغ العربي ومن ناحية أخري فقد أظهر الاتجاه العام أنخفاض بدرجة متفاوتة في الصادرات إلى كل من الصين الشعبية والهند واليابان وكذلك الدول الأوربية مثل دول غرب أوربا ودول شرق أوربا في العام 1999م تصدرت دول مجموعة الاتحاد الأوربي كالمعتاد قائمة المستوردين للسلع من جملة صادرات السودان 18.9% في عام 1997م بزيادة طفيفة بلغت 1% فقط عن العام 1996م هذا وقد إنخفضت صادرات السودان إلى الدول العربية من 37.9% في عام 1996م إلي 33.8% في عام 1997م كما إنخفضت نسبة صادرات السودان إلي الولايات المتحدة الأمريكية من 2.2% إلى 1.5% في عام 1997م وذلك بسبب انخفاض مشترياتها من السمسم والصمغ العربي وكذلك فقد أظهر الاتجاه العام إنخفاضاً بدرجات متفاوتة من الصادرات إلى كل من الصين الشعبية حيث بلغت 6.8% في عام 1996م إنخفضت إلى 3.7% في العام 1997م في العام 1998م نجد أن الدول العربية تصدرت قائمة المستوردين للسلع السودانية حيث بلغت نسبة مشترياتها 40.7% من إجمالي صادرات السودان مقابل 23.8% في العام 1997م ومن خلال الملاحظة أن الصادرات السعودية وحدها زائدة بحوالي 25% في العام 1998م مما كانت عليه في عام 1997م إنخفضت نسبة صادرات السودان إلي مجموعة دول الإتحاد الأوربي من 38.3% في عام 1997م إلي 34.6% في عام 1998م كما إنخفضت نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 1.5% في عام 1997م إلى 0.4% في عام 1998م حيث ظلت قيمة الصادرات إليها في إنخفاض مستمر منذ العام 1996م .

وكذلك الحال بالنسبة للصين الشعبية حيث إنخفضت نسبتها من 2.8% إلى 0.2% واليابان حيث إنخفضت نسبتها من 3.7% وكذلك الصادرات تحت بند آخر يلاحظ في العام 1999م أن المملكة السعودية تتصدر قائمة المستورين للصادرات السودانية بنسبة 18% تليها اليابان بنسبة 15.7% ثم دول الإتحاد الأوربي بنسبة 12.5% ونلاحظ أن هنالك بعض الدول تتزايد مثل مصر حصتها في عام 1998م من 5.2% إلي 5.5% والهند بلغت حصتها في 1998م 4.4% إلى 8% في 1999م بينما نجد أن كل من الإتحاد الأوربي و السعودية والدول العربية الأخرى والدول الأسيوية ودول شرق أوربا والولايات المتحدة الأمريكية قد تناقصت حصتها من صادرات السلع السودانية في العام 1999م مقارنة بالعام 1998م بينما نجد دخول كل من المملكة المتحدة وسوريا والإمارات وكوريا الجنوبية وسنغافورة واندونسيا وتايوان وماليزيا إلى المستوردين للصادرات السعودية وسوريا بلغت نسبتها 1.7% وكذلك الإمارات العربية بلغت نسبتها حوالي 3% في العام 1999م وكذلك نلاحظ خروج الولايات المتحدة الأمريكية من قائمة المستوردين للصادرات السودانية في العام 1999م في العام 2000م حيث بلغت نسبة مساهمتها 72.4% من إجمالي الصادرات مقابل 39.6% في عام 1999 م وأهمها دولة الصين الشعبية حيث بلغت نسبة مساهمتها 44.1% تليها كوريا الجنوبية علي الرغم من إنخفاض نسبتها في عام 1999م حيث كانت 7.9% إنخفضت إلى 5.8% ثم سنغافورة التي ارتفعت نسبة مساهمتها من 4.1%إلى في عام 1999م إلى دول شرق أوربا من 0.9 في عام 1999م إلى 6.6% في عام 2000م انخفضت نسبة مساهمة الصادرات إلى الدول العربية مجتمعة من 32.7% في العام 1999م إلي 13.1% في العام 2000م بنسبة للإنخفاض الكبير في صادرات السودان للمملكة العربية السعودية بسبب عدم التأكد من خلو السودان من مرض حمى الوادي المتصدي كذلك إنخفاض نصيب دول الإتحاد الأوربي من جملة الصادرات إلى أقل من نصف المستوي الذي كانت عليه في العام 1999م ليصل إلى 6.7% بسبب إنخفاض كميات بعض

السلع المصدرة لهذه الدول وكذلك إنخفاض نصيب كميات بعض السلع المصدرة لهذه الدول وكذلك إنخفاض نصيب المملكة المتحدة من 9.23% في عام 1999م إلى 3.4% في العام 2000م إنفردت الصين باحتلال المرتبة الأولى لمستوردي الصادرات السودانية حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات السودان في الدول الأسيوية حوالي 85.6% خلال العام 2003م مقارنة بحوالي 89.1% لعام 22002م ويعزي هذا الإنخفاض إلى الإرتفاع الصادرات المتجهة للبيانات لتصل نسبتها إلى 8.1% عام 2003م مقارنة بـ 4.5% في العام 2002م إنخفضت الصادرات في الدول العربية بنسبة 3.3% عام 2003م مقارنة بعام 2002م إلي 150 مليون دولار عام 2003م وتشكل الصادرات في المملكة المتحدة بمفردها بنسبة 44.3% من إجمالي الصادرات إلي الدول الأوربية ، اتجهت معظم الصادرات السودانية عام 2006م إلى الدول الآسيوية بنسبة 76.9% من إجمالي الصادرات وتشمل الصين أهم الدول الآسيوية المستوردة للصادرات السودانية بنسبة 75% من إجمالي الصادرات وتشمل الدول الأوربية المركز الثاني ، إذ تمثل 12.2%من إجمالي الصادرات في حين تحتل الدول العربية المركز الثالث بنسبة 9.5% .

يتضح من دراسة جدول اتجاه الصادرات السودانية خلال الفترة من 1995م إلي 2012م أن هنالك زيادة سنوية في إجمالي الصادرات بلغت حوالي 129.88 مليون دولار في المتوسط بما يوازي معدل زيادة سنوية بلغ حوالي 16% من متوسط إجمالي الصادرات السودانية وتعتبر الدول الآسيوية من أكبر الشركاء التجاريين للسودان علي مستوي الصادرات السودانية وتليها دول أوربا الغربية وتليها الدول العربية ثم الدول الأفريقية غير العربية ثم دول أوربا الشرقية.

شكلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر الأسواق لصادرات السودان خلال عام 2007م ومعظمها سلع البترول حيث بلغت 8.185.8 مليون دولار بنسبة 91.9% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 86.1% في العام السابق .

جاء جمهورية الصين الشعبية في المركز الأول كأكبر مستورد للصادرات السودانية بنسبة 81.9% من إجمالي الصادرات ، تليها اليابان بنسبة 8.5%من إجمالي الصادرات .

شهد العام 2007م نقصان في قيمة الصادرات إلى الدول العربية (باستثناء دول الكوميسا حيث بلغت 365 مليون دولار بنسبة 4.1% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 8.0% في العام السابق ، وجاء الإمارات العربية المتحدة في المقدمة حيث بلغت نسبة الصادرات إليها 2.5% تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 1.1% من إجمالي الصادرات .

شهد العام 2007م إنخفاض في قيمة الصادرات لدول الكوميسا حيث بلغت 86.8 مليون دولار بنسبة 1.8% مقارنة بمبلغ 150.1 مليون دولار وبنسبة 2.7% في العام السابق.

وجاءت جمهورية مصر العربية في المقدمة بنسبة 0.6% تليها 0.3% اثيوبيا مليون دولار أما الصادرات للدول الأوربية فقد إرتفعت في العام 2007م إلى مبلغ 188.00 مليون دولار بمعدل 2.1% من إجمالي الصادرات مقارنة بمعدل 1.8%في العام السابق ، حيث تصدرت دول الإتحاد الأوربي القائمة بنسبة 1.7% تليها المملكة المتحدة 0.3% ثم الدول الأوربية الأخرى بنسبة 0.% من إجمالي الصادرات ، أما الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة 0.1% من إجمالي الصادرات في العام 2007م في 2008م شكلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر الأسواق لصادرات السودان في معظمها سلعة البترول حيث بلغت 514.10 مليون دولار بنسبة 90.2% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 91.9% في العام السابق جاءت جمهورية الصين الشعبية في المركز الأول كأكبر مستورد للصادرات السودانية بنسبة 75% من جملة الصادرات ، تليها اليابان بنسبة 9.6% من جملة الصادرات .

شهد العام 2008م زيادة في قيمة الصادرات الى الدول العربية باستثناء دول الكوميسا حيث بلغت 712.1مليون دولار بنسبة 6.1% من جملة الصادرات مقارنة بنسبة 4.1% في العام السابق .

حيث جاءت الإمارات العربية المتحدة في المقدمة إذ بلغت نسبة الصادرات إليها 4.1% من جملة الصادرات تليها المملكة العربية السعودية 0.9% وجمهورية اليمن 0.6% من جملة الصادرات .

شهد العام 2008م انخفاض في قيمة الصادرات لدول الكوميسا حيث بلغت 65.3 مليون دولار بنسبة 0.6% مقارنة بمبلغ 86.8% مليون بنسبة 0.5% وبنسبة 1.0% في عام 2007م ومن ثم تصدرت دول الإتحاد الأوربي القائمة بنسبة 1.4% ثم الدول الأوربية الأخري 0.1% من جملة الصادرات ، أما الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة 0.02% بقيمة قدرها 2.1% مليون دولار شكلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر الأسواق لصادرات السودان خلال عام 2009م حيث بلغت 6.648.3 مليون دولار بنسبة 84.9% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 90.2% في العام 2008م جاءت جمهورية الصين الشعبية في المركز الأول كأكبر مستورد للصادرات السودانية بنسبة 75.8% من جملة الصادرات ، تليها اليابان بنسبة 2.7% شهد العام 2009% زيادة في قيمة الصادرات إلى الدول العربية باستثناء دول الكوميسا حيث بلغت 152.8 مليون دولار بنسبة 2.0% مقارنة بمبلغ 65.3 مليون دولار بنسبة 0.6% في عام 2008م وجاءت أثيوبيا في المقدمة بنسبة 0.9% تليها جمهورية مصر العربية 0.7%

أما الصادرات للدول الأوربية فقد إنخفضت من مبلغ 185.0مليون دولار في عام 2008م إلى مبلغ 76.1 مليون دولار في عام 2009م بنسبة بلغت 1.0% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 1.6% في عام 2008م حيث تصدرت دول الإتحاد الأوربي القائمة بنسبة 0.6% ثم الدول الأوربية الأخري 0.1% من جملة الصادرات . أما الصادرات إلى دولة كندا فقد بلغت 85.4% مليون دولار في عام 2009م

بنسبة 1.1% والصادرات للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت 8.06 مليون دولار بنسبة 0.1%.

أن مجموعة الدول الآسيوية غير العربية شكلت أكبر الأسواق لصادرات السودان خلال العام 2010م معظمها سلع بترولية حيث بلغت 9.257.9 مليون دولار بنسبة 81.2% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 84.4 في العام 2009م.

نجد الصين قد إنخفضت صادراتها من 8,265,3 مليون دولار في عام 2009م إلى 6,257,3 مليون دولار في عام 2010م بنسبة 72.5%من جملة الصادرات ، تليها اليابان حيث إرتفعت من 213.8 مليون دولار في عام 2010م بنسبة 4.3% من جملة الصادرات .

شهد العام 2010م زيادة في قيمة الصادرات إلى الدول العربية وباستثناء دول الكوميسا حيث بلغت 1.575.3مليون دولار بنسبة 13.8% من إجمالي الصادرات .

مقارنة بنسبة 7.1% في العام السابق . حيث جاءت الأمارات العربية المتحدة في المقدمة إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 1.319.8 مليون دولار بنسبة 11.5% تليها المملكة العربية السعودية بقيمة 160.9مليون دولار بنسبة 1.4% تليها الأردن بقيمة 52.4 مليون دولار بنسبة 0.5% من إجمالي الصادرات بينما إنخفضت الصادرات لكل من العراق واليمن إلى 0.4 دولار و 0.1 مليون دولار علي التوالي .

شهد عام 2010م زيادة في قيمة الصادرات لدول الكوميسا ، حيث بلغت 282.2 مليون دولار بنسبة 2.5% من إجمالي الصادرات مقارنة بمبلغ 152.8 مليون دولار بنسبة 1.9% في عام 2009م وجاءت اثيوبيا في المقدمة إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 158.4 مليون دولار بنسبة 1.4% تليها اريتريا بقيمة 77.6 مليون دولار بنسبة 0.7% من إجمالي الصادرات ، بينما إنخفضت الصادرات إلى مصر من 54.8 في عام 2009م إلى 43.3مليون دولار في عام 2010م بنسبة 0.4%.

أما الصادرات للدول الأوربية فقد إرتفعت إلى مبلغ 120.3 مليون دولار في عام 2010م بنسبة 1.1% مقارنة بمبلغ 76.1مليون دولار في عام 2009م بنسبة 0.9% من إجمالي الصادرات ، حيث تصدرت دول الإتحاد الأوربي القائمة بنسبة 0.78 ثم المملكة المتحدة بنسبة 0.3 % من إجمالي الصادرات .

بينما إنخفضت الصادرات إلى دولة كندا من 403.6 مليون دولار في عام 2009م إلى 60.0 مليون دولار في عام 2010م بنسبة 5% من إجمالي الصادرات ، كذلك إنخفضت الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية من 8.1 دولار في عام 2009م إلى 4.9 مليون دولار في عام 2010م.

لكن نجد أن مجوعة الدول الأسيوية غير العربية شكلت أكبر الأسواق لصادرات السودان في عام 2011م حيث بلغت 6.873 مليون دولار بنسبة 71.6% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 81.2% في عام 2010 حيث إنخفضت صادرات السودان إلى جمهورية الصين الشعبية من 8.265.3 مليون دولار في عام 2010م إلى 6.305.6 مليون دولار في عام 2011م وهي أكبر مستورد للصادرات السودانية بنسبة 65.6 مليون دولاربنسبة 24.0% من جملة الصادرات لعام 2011م وتعتبر سلع البترول ومنتجاته والسمسم والقطن والجلود من أكبر السلع المصدرة إلى الصين ، تليها اليابان حيث إنخفضت صادرات السودان إلى اليابان من 493.7 مليون دولار في عام 2010 إلى 314.3 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 3.3% من جملة الصادرات ، وكانت أهم الصادرات إلى اليابان هي المواد البترولية والسمسم والصمغ العربي .

شهد عام 2011م زيادة في قيمة الصادرات إلى الدول العربية باستثناء دولتي الكوميسا (مصر وليبيا) حيث بلغت 1.780.7 مليون دولار بنسبة 18.5% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 13.8% في العام السابق ، حيث جاءت دولة الإمارات إليها 1.492.9 مليون دولار بنسبة 15.5% وتتمثل أهم السلع المصدرة إلي الإمارات في الذهب والمنتجات البترولية واللحوم ، تليها المملكة العربية السعودية

حيث إرتفعت صادرات السودان إلى المملكة العربية السعودية من 160.9 مليون دولار في عام 2010م إلى 223.7مليون دولار في عام 2011م بنسبة 2.5% وتتمثل أهم السلع المصدرة للسعودية في الحيوانات الحية و الجلود والسمسم ، وكذلك إرتفعت الصادرات إلى سوريا من 13.9 مليون دولار في العام 2010م إلي 19.3 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 0.2% ، بينما إنخفضت قيمة الصادرات لكل من الأردن ولبنان وتونس إلى 22.8 مليون دولار و 8.2 مليون دولار و 7.9 مليون دولار علي التوالي شهد عام 2011م زيادة في قيمة الصادرات لدول الكوميسا حيث بلغت 352 مليون دولار بنسبة 3.7% من إجمالي الصادرات مقارنة بمبلغ 282.4 مليون دولار بنسبة 2.5 في عام 2010م وجاءت اثيوبيا في المقدمة إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 281 مليون دولار بنسبة 3% وتمثل المشتريات البترولية أهم السلع المصدرة إليها .

كذلك إرتفعت الصادرات إلى مصر من 43.3 مليون دولار في عام 2010م إلى 47 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 0.6% من إجمال الصادرات وهو من أكبر السلع المصدرة لمصر ، بينما إنخفضت الصادرات إلى ارتريا من 77.6 مليون دولار في عام 2010م إلى 20.0 مليون دولار في عام 2011 تمثل نسبة 0.2% من إجمال الصادرات .

أما الصادرات للدول الأوربية فقد إرتفعت من 120.3 مليون دولار في عام 2010 إلى 251.8 مليون دولار في عام 2011 م بنسبة 2.4% بينما إنخفضت نسبة الصادرات إلى المملكة المتحدة من 0.3% في عام 2010 م إلى نسبة 0.1% في عام 2011م من إجمالي الصادرات ، حيث تمثل سلعتي الصمغ العربي والسمسم أهم السلع المصدرة للمملكة المتحدة .

ارتفعت قيمة الصادرات إلى دولة المكسيك من 3.8 مليون دولار في 2010م إلى 8 مليون دولار في عام 2011م وتشكل نسبة 0.1 من 60 مليون دولار عم 2010 م إلى 28.6 مليون دولار في عام 2011م تمثل نسبة 0.3% من إجمالي

الصادرات ، ويعتبر الذهب من أهم السلع المصدرة لكندا ، وكذلك إنخفضت الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية من 4.9 مليون دولار في عام 2010 إلى 4.7 مليون دولار في عام 2011م ويمثل الصمغ العربي أهم الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

أما في العام 2012 م نجد أن الإمارات العربية المتحدة لاتزال في مركز أكبر الأسواق لصادرات السودان حيث بلغت 2.127 مليون دولار بنسبة 63.2 مليون من إجمال الصادرات مقارنة بنسبة تليها المملكة العربية السعودية والتى إرتفعت صادرات السوادان إليها من 240 مليون دولار في عام 2011 م إلى 309 مليون دولار في عام 2012 م بنسبة 9.2% من إجمالي الصادرات ، تتمثل أهم السلع المصدرة إلى السعودية في الحيوانات الحية والسمسم وتليها اثيوبيا والتى إنخفضت صادرات السودان إليها من 281 مليون دولار في عام 2011م إلى179 مليون دولار في عام 2012م بنسبة 5.3% من إجمالي الصادرات ، تتمثل أهم السلع المصدرة لأثيوبيا في المنتجات البترولية ، ثم تليها الصادرات إلى مصر والتي إرتفعت من 54 مليون دولار في عام 2011م إلى 133 مليون دولار في عام 2012 بنسبة 4.0% من إجمالي الصادرات وتعتبر سلع الحيوانات الحية واللحوم من أكبر السلع المصدرة لمصر ، تليها دولة الصين الشعبية والتى إنخفضت الصادرات إليها من 6.320 مليون دولار في عام 2011 إلى 54 مليون دولار في 2012 بنسبة 4.0% من جمالي الصادرات وذلك نتيجة لتوقف صادرات البترول إلى الصين وتعتبر سلع السمسم والجلود والقطن من أكبر السلع المصدرة إلى الصين الشعبية .

أما الهند والمملكة المتحدة وألمانيا وتركيا واليابان وبنغلاديش وكوريا الجنوبية والدول الأخرى إنخفضت صادرات السودان إليها بصورة ملحوظة والسبب الأساسى خروج البترول من قائمة سلع التصدير مما انعكس ذلك في الإنخفاض الواضح .

تحليل الفرضيات

الفرضية الأولى :-

تناولت الفرضية الأولى القائل عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات وتجارة السودان الخارجية : بالوصف والتحليل والمقارنة بالأرقام مثلاً في عام 1992م 319,13 مليون دولار حيث ارتفع إلى 11,670,504 مليون دولار في عام

2008م ثم إنخفض إلى 3,367,657 مليون دولار في عام 2012م أما النسب المئوية التي توضح إرتفاع وإنخفاض الصادرات 5.8% في عام 1992م إلى 17,7 عام 2008م وإنخفض إلى 5,1% في عام 2012م والنسب المتعلقة بقطاع الصادرات لدى الجهات المختصة فنجد أن التجارة الدولية الآن معلماً من معالم الإقتصاد العالمي وأصبح أثر التجارة العميق ولإقتصاديات الدول النامية تؤكد اهميتها مع تطور هذه الدول سلباً وإيجاباً إذ لبعض الدول ، ظروف الأسواق العالمية آثار سلبية وإيجابية على عائدات العملات الصعبة ، لذا تعتبر الصادارت عنصراً أساسي في التجارة الدولية أو الخارجية واحد أهم مجالات التفاعل بين الإقتصاد الوطني وإقتصاديات العالم الخارجي لما تتضمن من تدفق للسلع والخدمات من و إلى الدولة وما تتخلقه من روابط على مستوى الإقتصاد الكلي ، كما أن هنالك إرتباط بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي لأن التجارة كمحرك أو حافز للنمو ، وأوضح البحث بأن النمو الصادرات كان ذو إرتباط كبير مع الدخل القومي ، وأن زيادة الصادرات تقود إلى نمو سريع في الإقتصاد ، كما ان الأقطار التي تنمو صادراتها تميل إلى أن تنمو بسرعة وكذلك تنمو وارداتها ، أن التجارة الخارجية تستطيع التأثير على النمو الإقتصادي من عدة اوجه منها أن الدولة تستطيع التحرك من نقطة إنتاج غير كفء بسبب عدم إستغلال الموارد المتاحة بكفاءة لأن الطلب الداخلي غير فعال كما أن التجارة الخارجية تعمل على التوسيع الأسواق والإندفاع بمزايا التخصيص خاصة ، في مجال الصمغ العربي والقطن وقصب السكر لإنتاج السكر للتصدير وقطاع الثروة الحيوانية عبر تقسيم إقتصاديات الحجم ونجد أن التجارة الخارجية تعمل على تسهيل تدفق رأس المال الدولي والإستثمار الجنبي المباشر من أهم الوسائل لمكافحة الإحتكار من خلال تحقيق كفاءة الإنتاج المحلي لمواجهة منافسة السلع الأجنبية وهذا أمر ضروري لإبقاء التكاليف وأسعار المواد المنخفضة .

من المعلوم أن إنتاج السلع وتصدير سلعة ما يتطلب زيادة بعض الواردات كل من مستلزمات الإنتاج ، كما قد يستدعى زيادة إستخدام بعض المواد الخام التي يتم تصديرها كمواد أولية ، ومن أجل زيادة حصيلة الدولة من العملات الجنبية فلابد

من العمل على زيادة صادرات السلع التي تحتاج إلى أقل قدر من المواد الأولية المستوردة . المستخدمة في عملية الإنتاج وأيضاً أقل من إستخدام المواد الأولية المنتجة محلياً وكان من الممكن تصديرها مما يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة إستخدام الموارد في مجال التجارة الخارجية .

أما من أثر السياسات النقدية والمالية على تمويل الصادرات التي تتعلق بتخفيض وتوجيه وسلامة وفعالية تنفيذ الإجراءات بإعطاء أولوية التمويل والسياسات للقطاعات الأساسية في الإقتصاد وعلى رأسها قطاع الزراعي بإعتباره القطاع الرائد في تحقيق الطفرة الإقتصادية مما أقيمت مؤسسات لتمويل الصادرات الذي بدوره أدى لتخفيض الرسوم والضرائب واعفاءات بعض السلع وتحسين جودة المنتج وإدخال المدخلات الزراعية والتكنولوجيا مما زاد في التوسع الأفقي والرأسي وفتح باب المنافسة للسلع المصدرة لذا أولت الحكومة توجيه و سلامة وفعالية تنفيذ الإجراءات بإعطاء أولوية لسياسات التصدير والسياسات التسويقية لتحقيق طفرة إقتصادية وكذلك تلبية خدمات المنتجين وتحسين جودة المنتج عبر إدخال المنتجات مما لعب دوراً هاماً في الإقتصاد السوداني وتعتبر الصادرات من المكون الرئيسي للدخل القومي لكنها بدأت في التراجع والإنخفاض بدلاً من أن كانت تحتل المرتبة الولى في جدول الصادرات السودانية لذا إنعكس على عائدات السودان بالعجز في كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري مما تبنى السودان سياسة واضحة إتجاه الصادرات والإصلاح الإقتصادي ووضع الإستراتيجيات ، الإستراتيجية القومية الشاملة من عام 1992م إلا أن تلك الإصلاحات واجهتها بعض العقوبات متمثلة في إتساع دائرة الحرية الإقتصادية وتدهور العلاقات مع المجتمع الدولي وبعض دول الجوار والأنظمة المالية العالمية والتداعيات السياسية كان له ثقل كبير على تجارة السودان الخارجية خاصة في المدى القصير والمتوسط التي أملتها خروج 70% من الإنتاج النفطي وما يقرب 36% من الإيرادات البترولية التي كانت تغذي الموازنة العامة

للدولة مما أدى إلى تفاقم العجز الكلي الذي بدوره اثر في الناتج المحلي الإجمالي وابرز شح في العملة الصعبة مما أدي إلى ظهور إختلالات خارجية في الإقتصاد ويعتبر نتيجة لتدني الصادرات النفطية التي كانت الأساس في تدني النقد الأجنبي مما جعل الدولة ولا بد من التفكير في التجارة الخارجية لتجنب الإقتصاد الأثار السالبة والتوازن الخارجي والداخلي للإقتصاد السوداني ومن ثم إستعادة النمو الإقتصادي المستدام أو المنشود التي هي ترفع قدرات الفرد في بناء الدولة التي توصف بالرفاهية من قبل المجتمع الدولى خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي بزيادة الصادرات لتفعيل التجارة الخارجية لذا ثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثانية

هل تؤثر الصادرات على الدخل القومي إيجاباً ؟

يتكون الإقتصاد السواني من قطاعات عدة منها القطاع الزراعي في الصدارة والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات مما تم دراسة هذه القطاعات كل على حدة ثم

تفعيل هذه الدراسة إلى ما نحن بحاجة إليه وهو دراسة أثر الصادرات على الدخل القومي لذا تمت دراسة الفصل الرابع التي تتكون من هيكل الصادرات السودانية لكل من التوزيع الجغرافي لسلع الصادرات السودانية التي تساعد في عملية دراسة الصادرات ومقاديره من عام لآخر لإبراز الصورة الحقيقية للإقتصاد السوداني ومدى تأثر الصادرات على الدخل القومي الذي بلغ 11,670,504 مليون دولار و11,404,280 مليون دولار وتوضيح الزيادة والنقصان ومدى زيادة أو نقصان كل قطاع ووضع معالجة إلى الجهات المختصة لذا نجد أن الصادرات اتصفت بالعديد من التغيرات خلال فترة الدراسة أهمها عند دخول سلعة البترول في العام 1999م حيث زاد بمقدار 215,6 ألف دولار أمريكي ثم في عامه الثاني بلغت الصادرات أكثر من مليون دولار أمريكي بما ان قيمة الصادرات في التصاعد بعامل دخول سلعة البترول إلا أن الصادرات في القطاع الزراعي والصناعي بدات في التراجع الحاد خاصة في صادرات القطن و الصمغ العربي وهي في السابق من القطاعات الرائدة في تكوين الصادرات التي سبق إستخراج البترول ويأتي هذا النقصان في القطاعات بسبب تفاوت مستويات هطول الأمطار والآفات الزراعية وإهمال بعض الجهات المختصة في تنشيط هذه القطاعات مع الإهتمام بقطاع البترول ومشتقاته مما جزب المستثمرين العرب والدول الآسيوية للإستثمار في قطاع البترول وترك بقية القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي صاحب المخاطر العالية .

لكن نجد أن الصادرات البترولية قد إنخفضت في السنوات الأخيرة ومن خلاله عرض ميزان المدفوعات للخلل مما عكس تركيبة الإقتصاد السوداني وهيكل الإنتاج الذي بدوره أثر على التوازن الخارجي للإقتصاد الوطني مما جعل أهتمام الدولة لوضع الإستراتيجيات والسياسات التي تؤدي لزيادة الصادرات الكلية لتحقيق اهدافها المساعدة لعملية التنمية افقتصادية والإجتماعية التي تبعث عوامل التطور

بزيادة الدخل القومي ونتيجة لذلك فقد برزت أهمية دراسة قطاع الصادرات وأهمية في الدخل القومي .

ومن خلال عرض الميزان التجاري عكس تركيبة الإقتصاد السوداني وهيكل الإنتاج وعلاقته مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية لمعرفة موقف موارد واستخدامات النقد الأجنبي واثرها في التوازن الخارجي للإقتصاد الوطني والسياسات الإقتصادية والمالية والتجارية اللازمة .

نجد أن صادرات السودان السلعية الكلية في تزايد مستمر وأن كانت بمعدلات متذبذبة ، وقد ساهم القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بأكبر نسبة في الصادرات خلال فترة الدراسة وتُعزي معدلات النمو إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي المطري والمروي مع إهتمام الدولة مع وضع الإستراتيجيات التي تم وضعها ، يؤدي إلى زيادة الصادرات الكلية مع ال ُنخفاض في الواردات ليحقق فائضاً في الميزان التجاري .

أن التميز الذي ظهر به الإقتصاد السوداني منذ إطلاق سياسات التحرير الإقتصادي في عام 1992م وحتي تاريخ نهاية الدراسة , عليه المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتبرون قوامه مستقبل الإقتصاد السوداني قد تجاوز مرحلة الركود بالرغم من عدم كفاءة سوق العمل السوداني ، بلا شك أن الإستثمار في قطاع البترول والمعادن والقطاعات الأخرى غير شاهد على ذلك ، بما أن الصادرات يتكون منها الدخل القومي بصورة وأضحة ويعتمد إلى حد كبير على نجاح هذا الإقتصاد لتحقيق أهدافه المساعدة للتنمية الإقتصادية وتبعث عوامل التطور الإجتماعي ونتيجة لذلك فقد برزت أهمية دراسة الصادرات والميزان التجاري وأهمية التجارة الخارجية على الإقتصاد السوداني .

بهذا قد ثبتت صحت إثبات الفرضية بالإيجاب أن الصادرات تؤثر على الدخل القومي إيجاباً .

النتائج :

1- تعاني الصادرات السوداني من تراجع متطرد في السنوات الأخرة حيث بلغ في عام 1992م 5,8% وفي عام 2012م بلغ 5,1% مما جعلها تحتل مرتة متدنية في تجارة السودان الخراجية بعد فقدان النفط .

2- أن إعتماد السودان للنفط كمصدر رئيسي للصادرات تسبب في تدهور القطاعات الأخرى وخاصة الغير بترولية حيث إنخفضت القيمة في عام 1992م 6355 مليون دولار إلى 35 مليون دولار في عام 2012م .

3- عدم وضوح اللوائح والإجراءات الماعلقة بالصادرات في الأسواق الخارجية وسياسة الإغراق التي تمارسها بعض الشركات الأجنبية تؤثر على الصادرات حيث إنخفضت الصادرات بنسبة 70% .

5- وجود شركات مساهمة في تنفيذ عمليات الصادر التي تعتمد على الصادرات مثل القطن والصمغ العربي دون النظر لبقية الصادرات الأخرى يؤثر على عملية التصدير .

6- يواجه قطاع الصادر ضعف في نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتيه والإدارية .

7- أن إنتاج سلع محددة وتقليدية تتعرض لكثير من المخاطر وعدم الإستمرارية في الأسواق العالمية .

8- اعتمد السودان على دول معينة في تسويق صادرات هي التي تؤدي غلى تدهور الصادرات في كثير من الأحيان .

9- أن جميع العوامل التسويقية من إنتاج وترويج وتسعير كان سبباً في السابق وأن اوفر التمويل اللازم من البنك المركزي لتمويل الصادرات في السابق وأن جاء في وقت متأخر إلا أنه عاق قطاع الصادرات .

10- أن تركيبة الصادرات السودانية نجد 70% من المواد الأولية التي تتعرض لتقلبات في الإنتاج والتسويق الذي بدوره أدي إلي ندرة في بعض الأحيان التي بلغ 3,367,657 دولار .

11- ضعف الترويج في الصادرات في الخارج مع التغير المتواصل في سياسات سعر الصرف مما يؤثر على إرتفاع التكاليف للصادرات السودانية في الخارج .

12- أن تصدير المواد الأولية خاصة القطن والصمغ العربي والسمسم يضعف من قيمة الصادرات لأنه ذو ميزة نسبية خاصة بالسودان من بقية الدول الأخرى حيث تدهور القيمة 319,13 مليون دولار إلى 958 ألف دولار .

التوصيات :

1/ تنشيط كافة القطاعات الإنتاجية مع إدخال تكنولوجيا حديثة مما يدفع بالصادرات للمساهمة في الإقتصاد بصورة مرضية .

2/ وضع اللوائح وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالصادرات مما يسهل عمل المصدرين في الأسواق الخارجية .

3/ وضع البرامج والمشروعات لتوسيع قاعدة الصادرات التي تساهم في الإقتصاد خاصة في عام 2008م حيث زادت الصادرات بنسبة 17,7% وكانت أكبر نسبة لمساهمة الصادرات للدخل القومي .

4/ التنوع في الصادرات يمكن يؤدي إلى تقويم الإقتصاد بصورة كبيرة و يجعله اقوى في مواجهة المشاريع التنموية .

5/ توفير التمويل اللازم من البنك لتمويل الصادرات بصورة وأضحة وصريحة لمواجهة متطلبات التصدير .

6/ يجب إعادة تركيبة الصادرات الأولية إلى تركيبة مصنعة أو شبه مصنعة خاصة صادرات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

7/ تطوير مهارات المنتجين والمصدرين مع تطوير أساليب عرض السلع والترويج للصادرات .

8/ عدم الإعتماد على دول محددة في تسويق الصادرات مما يدفع في نقص الصادرات بصورة كبيرة .

9/ التنوع في غنتاج السلع مع مراعاة عامل الجودة يؤدي إلى عامل الإستمرارية والبقاء في الأسواق العالمية .

10/ على الشركات والمصدرين أن ينظرو لكل ما يدور في الأسواق الخارجية كل من التعريفات وإختلاف عوامل البيئة التسويقية .

11/ على شركات المساهمة عند تنفيذ عمليات الصادر أن يتم تنوع الصادرات دون الإعتماد على قطاع محدد .

12/ على الدولة بذل مجهود للإرتقاء بالصادرات إذ أن التباين من عام لآخر يؤدي إلى فقدان التدريجي إلى الأسواق الخارجية .

13/ الاطلال على مصادر التمويل الدولية والإقليمية عبر المنظمات التي أنضم إليها السودان من أجل زيادة الصادرات .

14/ العمل على صيانة الماكينات وإستبدالها في حال إنتهاء عمرها الإفتراضي مع توفير قطع الغيار مما يؤدي غلى زيادة الإنتاج والإنتاجية في تصديره للخارج.

15/ تفعيل وتسهيل عمل مشاريع التنمية وخاصة المشاريع الصناعية والحرفية للمساهمة في الصادرات .

16/ تقليل تكلفة الإنتاج الزراعي وزيادة ربحية النشاط الزراعي مما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج وبدوره يرفع من مستوى التصدير الذي بلغ نسبة الصادرات في عام 2008م 17,7 .

17/ أن يكون الهدف التصديري وأضح ومحدداً ومستقراً مرتبط بمدى الفائض عن الحاجة المحلية وليس خاصة لظروف وإعتبارات السوق الخارجي .

18/ نوصي بابحاث يمكن أن تكون الرؤية العلمية في تحليل مؤشرات التنمية الإقتصادية وربطها بمتغيرات الدخل القومي **مثلاً :-**

أ- أثر التمويل المصرفي على الصادرات السودانية .

ب- دور الصادرات السودانية الغير نفطية في التنمية الإقتصادية .

ج- أثر العولمة في الإقتصاد السوداني ودروه في ميزان المدفوعات .

د- الآثار الإقتصادية وسياسة التحرير الإقتصادي على الدخل القومي .

قائمة المراجع والمصادر :

1. لقمان عبد الله – ندوة التنمية – السودان – جامعة الخرطوم – ورقة عمل.
2. ابراهيم الياس- 2000م الخرطوم – دراسات في الاقتصاد السوداني – شركة مطابع العملة .

3. سعيد ، ابو عبيده احمد – 1999م - القدرة التنافسية لصادرات الماشية واللحوم السودانية – رسالة ماجستير غير منشور – جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا .
4. الحواري ، احمد 2000م استراتيجية الغابات بالسودان– الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي الزراعي – الخرطوم .
5. الطيب ، احمد عثمان ، 2001م – الصناعة في ولاية الخرطوم والبيانات الاساسية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم .
6. ابراهيم ، بسام يوسف– 2000م – محاضرات فى السلاسل الزمنية – جامعة السودان .
7. داؤود ، حسام علي - 2002م– اقتصاديات التجارة الخارجيه – دار المسرة للنشر والتوزيع – عمان – ط 1 .
8. مكي ، حسن احمد – 2011م – التمويل الصناعي في السودان – دار جامعة الخرطوم للنشر.
9. رعد حسن – 2000م - اساسيات التجارة الدولية المعاصرة– الجزء الاول– الرضا للنشر الأردن .
10. احمد ، سليمان سيد– 2004م – نحو تصميم خدمات التأمين الزراعي – الطبعة الاولى – الخرطوم - السودان – شركة مطابع العملة .
11. سليمان ، سليمان صالح – 2009م- تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية – وزارة التجارة الخارجية - الخرطوم .
12. عمر ، سناء إبراهيم محمد – 2007م – دور الصادرات غير النفطية في التنمية الإقتصادية – بحث غير منشور - جامعة السودان .
13. ضيف ، شوقي–2001م المعجم الوجيز – مجمع اللغة العربية – مكتبة دبي للتوزيع .

14. الرشيد ، طارق محمد - 2005م المرشد فى الاقتصاد القياسى – مطابع العملة - الخرطوم .
15. امام ، عبادة عبدالله– 2000م – التسويق الزراعي – الخرطوم .
16. حسن ، عبد المنعم . المشاكل التي تواجه تجارة السودان مع مصر .
17. عثمان ، عبد الوهاب - 2001م – منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان – شركة مطابع العملة السودانية - ط2 - الخرطوم .
18. السيد ، عثمان ابراهيم – 2002م – الاقتصاد السوداني – دار جامعة القرآن الكريم– الطبعة الثانية - الخرطوم .
19. السيد ، عثمان ابراهيم - 2005م – الاقتصاد السوداني – دار جامعة القرآن الكريم – ط3 – الخرطوم .
20. سعيد ، عثمان محمد –2005م – الثروة الحيوانية وآفاق الثروة الحيوانية – الخرطوم .
21. الشيخ ، عمر الجيلي – 2005م- الأثار الاقتصادية المترتبة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية – معهد الابحاث الإقتصادية- مطابع العملة - الخرطوم
22. مدني ، محمد ابو العزائم- 2010م – الثروة الحيوانية – الإنتاج الحيواني في السودان – دار جامعة الخرطوم للنشر .
23. سعيد ، محمد– 1999م – الثروة الحيوانية – الخرطوم .
24. عبد الرازق ، محمد قيلي– 2006م–السودان سله غذاء العالم العربي– دمشق / سوريا .
25. الصياد ، محمد محمود – 1962م الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة القهارة .
26. اسماعيل ، محمد حسن – 1990- 2006م – دورالاستثمار فى تنمية اقتصاد السودان – شركة ارباب للتعدين .

27. زين ، محمد زين أحمد– 2010م – دالة الطلب على الصادرات والورادات – بحث غير منشور .
28. سعيد ، محمد عثمان– 2008م – اثر الصادرات غير البترولية على ميزان المدفوعات - بحث غير منشور .
29. سعيد ، وليد عثمان – 2009م – الصادرات السودانية المشاكل والحلول – بحث غير منشور .

المجلات:

30. قنيق ، أحمد علي -2000م مجلة الزراعة في السودان – وزارة الزراعة والغابات – مطابع العملة – الخرطوم .
31. الترابي ، أبو علامة محمد فضل الله –2009م– مجلة المصرفي– العدد الثاني والخمسون .
32. يس ، أمين صالح–2012م – مجلة الشرطة -العدد الثاني والستين.
33. حسين ، التجاني– 2008م – مجلة المصارف – العدد الخامس والعشرون.
34. عبد الرحمن ، صفاء عبد الباقي–2009م- مجلة المصرفي – العدد الثاني والخمسون .
35. عبد الرحمن ، عبدالرحمن محمد– 2005م – مجلة المصرفي – العدد السابع والثلاثون .
36. مجلة السودان للعلوم البيطرية وتربية الحيوان – 2003م – الخرطوم.
37. وزارة الثروة الحيوانية والسمكية - 2005م – المجلة الإحصائية للثروة الحيوانية والسمكية ـــ الإدارة العامة لتخطيط واقتصاديات الثروة الحيوانية.
38. يوسف عثمان ابراهيم ادريس - سبتمبر 2008م – مجلة المصرفي – العدد السابع والثلاثون .

العروض الإقتصادية والتقارير والبحوث:

39. النشرة الدورية لبنك السودان –2011م – العدد الخامس عشر.
40. الجيلي ، بشير – وزارة التجارة الخارجية – تقرير اداء الصادر – الخرطوم.
41. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1992-2012م .

1995	1994	1993	1992		

42. التقارير السنوية لوزارة المالية والإقتصاد الوطني 1992-2012م .
43. سلامة ، محمد عزالعرب عزالدين– بحوث ومناغشات في تنمية الصادرات السودانية – بنك فيصل الاسلامي .

ملحق رقم (1)

يوضح انواع الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة 1992-1995م

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

الصادرات	الوحدة	الكمية	القيمة	النسبة %	الكمية	القيمة	النسبة %	الكمية	القيمة	النسبة %	الكمية	القيمة	النسبة %
القطن	باله	420,293	65,3	20,5	306,083	57,1	13,7	416,958	96,6	18,4	441,485	123	22,1
الفول السودان	طن متري	1,946	1,2	0,4	14,432	6,2	1,5	6,213	3,4	0,6		2,7	0,5
صمغ عربي	//	14,821	21,0	6,6	16,991	33,1	7,9	28,035	65,7	12,5	18,481	512,4	9,2
الذرة	//	99,078	10,0	3,2	613,296	60,8	14,6	116,955	11,3	2,2	406,911	44	7,9
الماشية	راس	568,413	36,6	11,5	761,343	77,2	18,5	1,092,098	87,7	16,7	848,114	83,9	15,1
الجلود	طن متري	19,634	16,9	5,3	6,626	11,2	2,7	4,068	11,6	2,2	____	20,5	3,7
الامباز	//	42,401	4,6	1,4	77,698	11,0	2,6	113,330	11,9	2,3	72,639	8,4	1,5
السمسم	//	82,815	46,3	14,5	125,750	68,2	16,3	130,543	66,8	12,8	97,395	80,4	14,5
الصمغ العربي	//	29,559	10,862	3,4	53432	10,826	2,6	124,680	36597	7	____	8,4	1,5
المولاس	//	621,6	5390	1,7	137,517	7313	1,7	31,663	17,444	3,3	____	13,6	2,5
الذهب	كيلوجرام	,584	12040	2,8	1521	15502	3,7	2883	36,668	7	___	46,8	8,4
الكركدي	طن متري										____	13	2,3
حب البطيخ	//										_____	8,2	1,5
الخضروالفاكهة	//										____	4,4	0,8
اللحوم	//										____	14,2	2,5
الزيوت النباتية	//										____	11,4	2,1
اخرى	قيمة	____	117,4		____	92,5	4	____	168,9	6,5	____	21,4	3,9
المجموع			**319,3**	**100**		**417,3**	**100**		**523,4**	**100**		**555,7**	**100**

المصدر : جمهورية السودان – تقارير بنك السودان المركزي

الماشية	راس	1,270,337	81,4	13,1	1,211,98	78,3	13,2	587,255	120,2	20,2
الجلود	طن متري	____	28,7	4,6	____	22,8	3,8	____	20,2	3,4
الامباز	//	74,667	10,2	1,6	90,172	15,4	2,6	____	11,3	1,9
اللحوم	//	119,16	28,32	4,6	14215	32,1	4,5	____	30,4	5,1
الذرة	//	17,250	2,4	0,4	____	__	___	____	5,4	0,9
السكر	//	44773	18,9	3	73601	26,4	4,4	30,587	26,3	4,4
المولاس	//	174001	14,3	2,3	126860	8	1,3	270,572	14,9	2,5
الذهب	كيلوجرام	4422347	53,6	8,6	4863	47,2	7,9	------	43,8	7,4
الكركدي	ظن متري	14548	13,4	2,2	20269	17,6	3	10,864	10,7	1,8
حب البطيخ	//	88,360	22,7	3,7	57967	14,7	2,5	____	4,0	0,7
الفول السوداني	//	2176	1,3	0,2	14782	7,1	1,2	____	14,2	2,4
الخضروالفاكهة	//	9609	3,5	0,6	7582	2,9	0,5	____	3,6	0,6
الزيون النباتية	//	14015	12,8	2,1	54785	49,2	8,3	____	38,6	6,5
اخرى	قيمة	___	29,7	4,8	___	22,5	3,8	____	18,9	3,2
المجموع			**620,2**	**100**		**594,2**	**100**		**595,7**	**100**

ملحق رقم (2)

يوضح أنواع الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة 1996-1998م

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

المصدر : جمهورية السودان – تقارير بنك السودان المركزي

ملحق رقم (3)

يوضح أنواع الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة 1999-2002م

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

2002	**2001**	**2000**	**1999**		

الصادرات	الوحدة	الكمية	القيمة	النسبة%	الكمية	القيمة	النسبة%	الكمية	القيمة	النسبة%	الكمية	القيمة	النسبة%
بترول	برميل	13,848,883	275,9	35,4	49,516,509	1,240,697	68,8	56,162,168	1,269,20	74,7	62,198,718	1,396,50	71,6
بنزين	طن متري	_____	____	___	310,551	82,579	4,6	483,668	88,40	0,5	450,758	93,10	4,8
كيرسين	//	_____	____	____	98,449	25,474	1,4	20,47	0,40	2,4	_____	____	___
غازطبيعي	//	_____	____	____	_____	_____	___	100,187	18,60	0,1	92,586	17,40	0,9
فيرنس	//	_____	_____	____	_____	_____	___	_____	_____	____	32,170	2,80	0,1
ديزل	//	_____	_____	____	_____	_____	___	_____	_____	____	8,031	1,10	0,1
ذهب	كيلوجرام	_____	55,4	7,1	8,452	46,155	2,6	6,833	43,70	0,3	8,660	52,50	2,7
قطن	باله	194,548	44,259	5,7	32,841	52,863	2,9	233,924	44,40	0,3	397,349	62,20	3,2
صمغ عربي	طن متري	25,679	26,356	3,4	24,404	23,140	1,3	22,986	24,30	0,1	36,193	31,90	1,6
سمسم	//	165,477	126,932	16,3	212,784	146,920	8,1	183,084	104,50	0,6	155,393	74,60	3,8
فول سوداني	//	407	200	____	0,028	5,421	0,3	17,250	8,80	0,1	13,158	5,70	0,3
كركدي	//	20,445	19,068	2,4	23,530	17,987	0,2	15,838	11,817	0,7	21,704	19,998	10,3
حب بطيخ	//	32,454	12,761	1,6	9,111	12,608	0,7	61,389	18,387	1,1	38,022	10,456	5,4
سنمكه	//	3,042	1,390	____	1,809	788	0,0	844	368	0,0	1,095	449	0,2
ذرة	//	279,661	27,805	3,6	105,318	10,112	0,6	2,152	353	0,0	36,019	4,811	2,5
بذرة عبادالشمش	//	_____	____	___	_____	_____	____	_____	____	___	41	10	5,1
سكر	//	51,758	14,741	1,9	52,513	13,186	0,7	38,086	12,10	0,1	22,934	10,50	0,5
امباز	//	67,778	4,693	0,7	28,598	3,303	0,2	19,737	2,70	0,0	19,772	2,00	0,1
مولاس	//	151,347	5,627	0,7	176,074	6,233	0,3	96,614	7,90	0,0	154,600	7,90	0,4
لحوم	//	10,231	24,103	3,1	7,281	17,677	1,1	5,385	13,741	0,8	7,478	17,301	8,9
فواكه وخضر	//	6,783	2,260	0,3	22,083	3,450	0,2	6,183	2,342	0,0	6,250	2,198	1,1
جلود	قيمة	____	3,904	0,5	_____	6,869	0,4	____	4,23	0,3	_____	3,00	0,2
اخرى	قيمة	____	11,1	1,4	2,3888,874	8,375	0,5	____	53,70		_____	48,60	2,5
المجموع			780,1	100		1,806,708	100		1,698,703		____	1,949,11	100

المصدر : جمهورية السودان – تقارير بنك السودان المركزي

ملحق (5)

يوضح أنواع الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة من 2007-2009م

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

2009	2008	2007		

القطاعات	الوحدة	الكمية	القيمة	النسبة%	الكمية	اقيمة	النسبة%	الكمية	القيمة	النسبة%
بترول	برميل	137,785,872	1,052,734	90,7	136,995	10,845,592	92,93	132,106228	6,902,800	88,11
بنزين	طن متري	478,189	324,254	3,7	17,565	153,464	1,31	311,814	172,928	2,21
كيروسين	//	_____	5	___	___	5	___	200	96	1,23
غاز طبيعي	//	29,808	15,866	0,2	31,912	7,729	0,06	9,463	4,796	0,1
فيرنس	//	2,399	15866	0,18	2,760	2,676	0,02	247,000	49,107	0,6
ديزل	//	41,784	____	___	29,329	30,070	0,25	3,000	1,143	0,0
منتجات اخرى	قيمة	8,256	14,731	0,17	2,760	44,580	0,38	_____	375	4,8
ذهب	كيلوجرام	61,798	63,201	0,71	96,744	112,125	0,96	3,044	85,533	1,1
قطن	بالة	645,521	68,498	0,8	7,508,279	61,823	0,53	86,856	43,011	0,6
ضمغ عربي	طن متري	36,875	51,873	0,6	139,426	60,909	0,52	237,09	33,071	0,4
سمسم	//	111,798	92,787	1,4	96,744	141,846	1,21	137,659	143,352	1,8
فول سوداني	//	1,167	793	8,9	842	503	4,31	____	____	____
كركدي	//	16,438	17,315	0,19	10,864	13,343	0,11	8,024	9,214	0,1
حب بطيخ	//	16,637	4,306	0,04	9,38	2,833	0,02	21,822	6,605	0,1
سنمكة	//	1,236	1,226	0,01	1,126	1,203	0,01	3,877	2,024	0,0
ذرة	//	149,142	27,658	0,31	16,438	45,861	0,39	2,240	6	7,7
بذرة عبادشمس	//	____	5	____	____	10	8,56	3,240	2,107	0,0
سكر	//	29,045	19,1282	0,21	81	91	7,79	30,400	18,492	0,2
امباز	//	4,709	666	0,50	6,896	1,231	1,05	___	____	____
ضان	راس	846,791	63,279	____	575,612	44,380	0,38	_____	146,368	1,9
ماعز	//	43,656	1,778	0,71	8,604	565	4,84	71,115	5,367	0,1
جمال	//	69,881	13,647	0,15	3,040	670	5,74	564,27	24,419	0,3
حيوانات حية	//	____	____	____	____	607	0,43	16,206	206,908	2,6
لحوم	قيمة	1,046	3,351	0,03	5	50,165	2,4	____	9,264	0,1
فواكة وخضر	طن متري	1,780	542	6,10	609	449	0,02	569,74	158	2,0
نحاس وحديد	//	174	183	2,06	9,793	238	0,12	351	9,033	0,0
كروم	//	24,703	3,725	0,04	42,78	2,652	0,03	8,115	228	2,9
جلود	قيمة	_____	2,814	0,03	5	13,614	0,09	1,512	16,584	0,2
اخرى	//	____	8,879,250	0,0	___	3,209	0,0	14,194	139,421	1,8
المجموع			**8,879,250**	**100**	____	**11,670,504**	**100**		**7,833,696**	**100**

المصدر : جمهورية السودان – تقارير بنك السودان المركزي

ملحق (6)

يوضح أنواع الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة من 2010-2012م

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

		2010	2011	2012

القطاعات	الوحدات	الكمية	القيمة	النسبة%	الكمية	القيمة	النسبة%	الكمية	القيمة	النسبة%
بترول	برميل	13,843,303	9,406,036	82,5	71,533	7,004	0,1	_____	_____	_____
بنزين	طن متري	357,245	248,806	2,2	247,083	272,831	2,8	192,197	226,548	6,7
فيرنس	//	_____	_____	___	____	____	_____	____	____	____
ديزل	//	33,909	15,614	0,1	_____	9,428	0,1	_____	____	____
غازطبيعي	//	25,393	9,118	0,1	7,308	530	5,5	32,598	26,448	0,8
ذهب	كيلوجرام	_____	_____	___	23,739	1,441,580	15,0	46,133	2,157,990	6,4
قطن	بالة	_____	2,932	0,0	6,243	27,030	0,3	13,383	11,769	0,3
ضمغ عربي	طن متري	26,316,777	1,018,030	8,9	45,633	81,780	0,9	36,351	67,102	2,1
سمسم	//	32,95	33,999	0,3	211,826	223,270	2,3	208,916	223,540	6,6
فول سوداني	//	18,202	23,782	2,1	1,385	990	0,0	5,667	3,400	0,1
كركدي	//	224,137	167,264	1,5	18,531	17,300	0,2	15,656	14,090	0,4
حب بطيخ	//	227	203	1,8	29,369	8,490	0,1	33800	8,450	0,3
سنمكة	//	11,838	6,695	0,1	3,176	3,475	0,0	1,981	2,070	0,1
ذرة	//	12,071	2,599	0,0	72,575	18,480	0,2	55,880	13,970	0,4
سكر	//	1,361	1,356	0,0	7,586	2,870	0,0	____	_____	___
امباز	//	423	216	1,9	20,335	4,010	0,0	18,350	3,670	0,1
ضان	راس	750	205	1,8	97,415	241,520	2,5	105,760	285,551	8,5
ماعز	//	____	_____	____	2,876	8,420	0,1	3,082	9,120	0,3
جمال	//	10,000	2,332	0,0	31,552	39,020	0,4	41,474	62,411	1,9
لحوم	طن متري	67,339	115,582	1,0	1,885	7,101	0,1	3,880	38,106	1,1
فواكة وخضر	//	2,543	5,174	0,0	1,671	349	3,6	2,572	643	0,0
كروم	//	20,521	12,557	0,0	6,915	9,970	0,1	2,600	3,380	0,1
جلود	قيمة	____	193,399	1,7	_____	39,670	0,4	____	37,029	1,1
حيوانات اخرى	راس	5,290	43,521	0,4	_____	341,110	5,6	____	446,974	13,3
اخرى	قيمة	6,355	1,983	0,0	20,335	97,472	1,0		116,976	3,5
المجموع		9,661	12,815	0,1		9,598,601	100		3,367,657	

السنوات **القيمة** **النسبة %**

المصدر : جمهورية السودان – تقارير بنك السودان المركزي

ملحق رقم(7)

يوضح النسب المئوية للصادرات

5,8	319,13	1992
6,3	417,3	1993
7,9	523,4	1994
8,4	555,7	1995
9,4	620,2	1996
9,1	594,2	1997
9,0	595,7	1998
0,0	780,1	1999
2,7	1,806,708	2000
0,3	1,698,70	2001
2,6	1,949,11	2002
0,4	2,542,17	2003
0,6	3,777,76	2004
7,3	4,824,278	2005
8,6	5,65,568	2006
13,4	8,879,250	2007
17,7	11,670,504	2008
11,9	7,833,696	2009
17,3	11,404,280	2010
14,5	9,598,601	2011
5,1	3,367,657	2012
100	**66082375**	**المجموع**

المصدر: الملاحق السابقة

ملحق (8)

يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات السودانية بين دول العالم خلال فترة الدراسة 1992-2012م

الدول	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
دول السوق الاروبية	28,5	26,6	28,7	**33,1**	**32,8**	**38,3**	**43,6**	12,5	6,7	**5,0**	**3,8**	2,8	82,4	2,7		1,7	1,4	0,5	0,7	5,3	4,8
السعودية	**19,3**	25,2	23,2	18,4	18,1	18,7	24,2	18,1	5,1	1,4	6,1	4,5	66,9	2,8		1,1	0,9	2,4	1,4	2,5	9,2
الصين	0,1	__	6,1	10,2	6,8	2,8	0,2	3,6	44,1	85,9	65,7	69,3	10,6	71,0	75,0	81,9	75,0	75,8	72,5	24,0	1,7
اليابان	5	6,4	4,5	5,8	4	3,7	2,8	17,6	12,0	4,9	3,3	6,6		12,0	9,2	8,5	9,6	2,6	4,3	3,3	0,1
مصر	7,4	2	0,7	4,4	5,7	5,6	5,2	5,5	2,3	2,0	3,0	1,9		1,6	1,7	0,6	0,5	0,7	0,4	0,6	4,0
دول عربية اخرى	22,6	13,9	11,3	8,4	11,8	9,5	11,1	9,1	13,1	7,5	15,9	11,8		0,1	9,7	0,0	0,0	0,0	0,0	8,0	24,1
دول شرق اروبا	__	0,5	0,1	1,7	0,1	2,4	1,8	0,9	6,6	3,3	3,1	2,8									
دول غرب اروبا	2,8	3,9	5,6	1,2	1,2	1,3	0,6	4,1	0,3												
الهند	0,7	0,1	2,4	2,1	0,5	0,9	4,4	8,0		0,5	0,3	1,3	0,7	0,6	0,4	0,2	1,6	2,4	1,2	0,3	0,7
اندنوسيا									1,6					0,1	0,3	0,0	1,8	1,7	0,0	0,1	0,2
كوريا الجنوبية									5,8				0,6	0,2	0,1	0,6	0,8	0,1	0,0	0,0	0,0
الامارات العربية المتحدة									2,4				2,4	1,9	4,0	2,5	4,1	3,2	11,5	15,5	63,2
دول اربية اخرى													0,4	0,2	0,4	2,1	0,1	1,6	0,9	11,7	10,9
الولايات المتحدة الامريكية	1,2	1,2	3,4	4,4	2,1	1,5	0,5	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,3	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0		0,2
المملكة المتحدة				9.2					3,4				1,5	0,4	0,3	0,3	0,1	0,3	0,0		0,2
دول اخرى	12,4	19,6	14	10,4	15,2	15,3	4,0	0,8	2,1	1,3	2,5	1,3	1,5	2,9	2,3	0,8	0,8	0,7	0,9	9,2	15,1

المصدر : جمهورية السودان – تقارير بنك السودان المركزي